



أثر آليات التحصين الإداري على
جودة قرار اختيار مراقب الحسابات:
دراسة تطبيقية

The impact of Managerial Entrenchment mechanisms on the quality of the auditor selection decision: An Empirical study

أ/ بدر عبدالله المطيري
badrabdallh.2023@gmail.com

أ.م.د / إبراهيم زكريا عرفات
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة- جامعة كفر الشيخ
ibrahim.osman@com.kfs.edu.eg

أ.د / علي مجاهد أحمد السيد
أستاذ التكاليف والمحاسبة الإدارية
وعميد كلية التجارة- جامعة كفر الشيخ
ali.elsayed1@com.kfs.edu.eg

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد العاشر - العدد السابع عشر - الجزء الثالث
يناير ٢٠٢٤م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى اختبار أثر آليات التحصين الإداري على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الأعمال الكويتية. ولكي يتحقق هذا الهدف تم تقسيم هذا البحث إلى شقين، الشق النظري لتأصيل موضوع البحث واستطلاع الجهود السابقة في هذا المجال، والشق التطبيقي لاختبار فروض البحث، وذلك من خلال بيان أثر كلا من ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، وفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه، واستقلالية مجلس الإدارة، والملكية الإدارية، والرافعة المالية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات، من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من القوائم المالية، وتوزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في ١٨ شركة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الكويت للأوراق المالية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية كلا من ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، وفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه، واستقلالية مجلس الإدارة، والملكية الإدارية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات، وبالتالي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لآليات التحصين الإداري على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الأعمال الكويتية.

الكلمات المفتاحية: ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، وفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه، واستقلالية مجلس الإدارة، والملكية الإدارية، والرافعة المالية، وجودة قرار اختيار مراقب الحسابات.

Abstract

This research aims to the impact of Managerial Entrenchment mechanisms on the quality of the auditor selection decision in Kuwaiti companies. This study has been divided into two parts; the theoretical review of the literature in this field. Then, the field part tests the study hypotheses, by examining the impact of dual role of the executive director, executive director's tenure, independence of the board of directors, administrative ownership, and financial leverage on the quality of the auditor selection decision, by statistical analysis of the data collected from the financial statements and distributing it among the study sample of 18 non-financial companies listed on the Kuwait Stock Exchange. The results of the research indicate that there are statistically significant impacts of dual role of the executive director, executive director's tenure, independence of the board of directors, and administrative ownership on the quality of the auditor selection decision, but there is no statistically significant impact of financial leverage on the quality of the auditor selection decision. Then there are statistically significant impacts of Managerial Entrenchment mechanisms on the quality of the auditor selection decision in Kuwaiti companies.

Keywords: dual role of the executive director, executive director's tenure, independence of the board of directors, administrative ownership, financial leverage, and the quality of the auditor selection decision.

١. الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة البحث:

تتصف شركات المساهمة في الاقتصاديات المعاصرة بانفصال الملكية عن الإدارة، وعدم قدرة المساهمين على المشاركة مباشرة في تسيير أعمال الشركة، ووجود عديد من المشكلات بهذه الشركات كتعارض المصالح بين المديرين والمساهمين، وتفضيل المديرين لمصالحهم الذاتية ولو على حساب المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة (Lin and Liu, 2010). وتساعد المراجعة الخارجية في الحد من هذه المشكلات من خلال الحد من مشكلات الوكالة، وتحسين جودة التقارير المالية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بين إدارة الشركة ومستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى إضفاء الثقة على المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات (Boone et al., 2010). لذا اهتمت المنظمات التشريعية في الدول المختلفة بوضع العديد من الأنظمة واللوائح ذات العالقة بالمراجعة الخارجية بقصد دعم استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي، وضمان جودة المراجعة الخارجية. وتُعد جهود هذه المنظمات جهودًا محمودة ال غبار عليها، لكنها جهود نظرية، لذا يجب اختبارها لمعرفة مدى جدواها وفائدتها في تحقيق مقاصدها (غريب، ٢٠١٦).

ويمتلك المديرون في منظمات الأعمال مساحة من الحرية عند اتخاذ القرارات. تلك المساحة من الحرية يمكن للمديرين استغلالها من أجل تحقيق منافع ذاتية قد تضر بمصالح باقي أصحاب المصلحة. إلا أن تحقيق مآرب المديرين يتطلب منهم تبني استراتيجيات للتحصين يمكنهم من خلالها تحصين قراراتهم، وتحديد آليات الرقابة الداخلية والخارجية والتي تسعى لضمان أن تتوافق قرارات المديرين مع اهتمامات أصحاب المصالح في الشركة (Rodrigues and Antonio, 2011). ويرى (Shleifer and Vishny, 1989) أن التحصين الإداري (Managerial Entrenchment) يمكن مشاهدته عندما يضطر أصحاب المصالح لقبول قرارات إدارية لا تصب في تعظيم قيمة الشركة.

ويعرف (عيفي، ٢٠١٧) التحصين الإداري بأنه: "المدى الذي يستطيع عنده المديرون إسقاط أو إفشال قواعد العمل التي يمكن إحرازها في إطار النطاق الكامل لحوكمة الشركات وآليات الرقابة". فبعض المديرين يبدون محصنين لأنفسهم إلى حد كبير ضد الضغوط التي يمكن أن تمارس عليهم من قبل آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية. لذا ينظر إلى تحصين الإدارة على أنه موقف يتسم بامتلاك المديرين لقوة أكبر مقارنة بأصحاب المصالح الآخرين في الشركة، بمعنى أنهم يمتلكون قوة أكبر من الأطراف الأخرى التي تعتمد على استدامة وأداء الشركة (عيفي، ٢٠١٧). وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن المديرين المتحصنين من المحتمل أن يختاروا سياسات استثمارية ومالية لا تحقق مصالح العديد من المساهمين في المنشأة (Soyemi and Ehikioya et al., 2021). وقد أشارت دراسة (عرفات، ٢٠٢٢) أن التحصين الإداري وضعف آليات الحوكمة يرتبط سلبيا باختيار مراقب الحسابات ومن ثم جودة قرار اختيار مراقب الحسابات.

٢/١ مشكلة البحث:

وفقاً لنظرية الوكالة، فإن الفصل بين الملكية والإدارة يؤدي إلى حدوث تعارض في المصالح بين المالك والإدارة، أو ما يسمى بمشكلة الوكالة (Jensen and Meckling, 1976). ويمثل التحصين الإداري أحد المظاهر البارزة لمشكلة الوكالة، وذلك من خلال تبني المديرين استراتيجيات للتحصين الإداري يمكنهم من خلالها توسيع مساحتهم الخيارية، وإعاقة أو إفشال آليات الرقابة المختلفة (أبو سالم وعلوان، ٢٠١٨)، مما يؤدي إلى سيطرة الإدارة وتحكمها في اتخاذ القرارات واختيار السياسات التي تساعد على تحقيق مصالحها الشخصية، أو تخفيض حجم الجهد المبذول (Rodrigues and Antonio, 2011). وبالتالي فإن التحصين الإداري يحدث عندما يكتسب المديرين قوة أو سلطة كبيرة تمكنهم من استغلال موارد الشركة في تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح باقي أصحاب المصلحة.

ويري (Charreaux and Desbrieres, 1998) أن التحصين الإداري يمكن أن يكون مفيداً إذا كان قادراً على خلق قيمة للشركة، كتجنب خسائر كبيرة في الأجلين القصير والمتوسط، وتوفير شبكات حيوية من العلاقات للشركة، وذلك لضمان استمرارها وتطورها.

وقد أوضح (Rodrigues and Antonio, 2011) أن التحصين الإداري يتم على ثلاث مراحل، وهي:

أ. وضع خطة لتمكين الإدارة العليا.

ب. تخفيض آليات الرقابة (الداخلية أو الخارجية).

ج. استخدام القوة أو السلطة.

كما أن آليات التحصين الإداري يمكن أن تسمح للمديرين بالسعي نحو تحقيق مصالحهم الذاتية وتحقيق الثروة على حساب المساهمين الخارجيين وسيكون ذلك باتخاذ قرارات وتفضيل بدائل لا تمثل البدائل المثلى اللازمة لتعظيم قيمة الشركة كالتقارير المرتبطة بهيكل التمويل (Ehikioya et al., 2021) وقرارات الاحتفاظ بالنقدية (Martins, 2019)، وينشأ التحصين الإداري من استعداد المديرين للتحرر من رقابة المساهمين من أجل تعظيم منافعهم الذاتية على حساب المساهمين الخارجيين. كما أوضح (Bangmek, 2020) أن المديرين المتحصنين من المحتمل أكثر أن يندمجوا في ممارسات إدارة الأرباح، مثل الاستحقاقات الاختيارية لتحقيق أهداف قصيرة الأجل. ومن ثم تزيد احتمالية وجود علاقة سلبية بين التحصين الإداري وجودة التقارير المالية، الأمر الذي يستدعي وجود آلية رقابية مستقلة من شأنها ضمان جودة التقارير المالية في ظل وجود آليات التحصين الإداري المختلفة، ولا شك أن مراقب الحسابات مسئول عن إضفاء الثقة على التقارير المالية، ومع إدراك المديرين المحصنين لهذه الحقيقة فمن المتوقع أن يسعى هؤلاء المدبرون إلى اختيار مراقبي حسابات أقل جودة أمليين بذلك ألا يتمكن مراقبي الحسابات من اكتشاف انتهازية هؤلاء المديرين، لذلك اثبتت العديد من الدراسات الأثر السلبي للتحصين الإداري على جودة قرار اختيار المراجع الخارجي ومن ثم علي جودة المراجعة الخارجية (Beisland et al., 2015).

Leung and Liu, 2015; Alfraih, 2017; Nasrudin et al., 2017; Ozcan, 2018; Soyemi, 2020; Lotfi, 2021) في حين اثبتت العديد من الدراسات الأثر الإيجابي للتحصين الإداري علي جودة قرار اختيار المراجع الخارجي ومن ثم علي جودة المراجعة الخارجية (Leung and Cheng, 2014؛ Ozcan, 2018؛ قنديل، ٢٠٢٢). ويتضح للباحث مما سبق اختلاف نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير آليات التحصين الإداري علي جودة قرار اختيار مراقب الحسابات، وندرة الدراسات السابقة التي تناولت أثر آليات التحصين الإداري علي جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في البيئة الكويتية، وبالتالي يحاول الباحث اختبار أثر بعض آليات التحصين الإداري وهي ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول، فترة بقاء المدير التنفيذي، ومستوى استقلال مجلس الإدارة، والملكية الإدارية، والرافعة المالية، وبين جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الأعمال الكويتية. وفي ضوء ما سبق تتبلور المشكلة الرئيسية للبحث في السؤال البحثي الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر لآليات التحصين الإداري على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الأعمال الكويتية؟

وسوف يحاول الباحثون الإجابة على السؤال البحثي الرئيسي من خلال الإجابة عن الأسئلة البحثية الفرعية التالية:

١. هل يوجد أثر لازدواجية دور المدير التنفيذي الأول على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات؟
٢. هل يوجد أثر لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات؟
٣. هل يوجد أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات؟
٤. هل يوجد أثر للملكية الإدارية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات؟
٥. هل يوجد أثر للرافعة المالية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات؟

٣/١ هدف البحث

يسعى الباحثون من خلال هذا البحث الى تحقيق الأهداف البحثية التالية:

دراسة أثر آليات التحصين الإداري على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الأعمال الكويتية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة أثر ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات.

٢. دراسة أثر فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات.
٣. دراسة أثر استقلالية مجلس الإدارة على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات.
٤. دراسة أثر الملكية الإدارية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات.
٥. دراسة أثر الرافعة المالية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات.

٤/١ أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية البحث من حيث الأهمية العلمية والعملية على النحو التالي:

١/٤/١ الأهمية العلمية للدراسة: تتمثل الأهمية العلمية للبحث في النقاط التالية:

تأتي الأهمية العلمية للبحث من اعتبار هذا البحث امتداد للبحوث الأكاديمية المهمة بدراسة جودة قرار اختيار مراقب الحسابات والتعرف الدائم على العوامل المؤثرة فيه وكذلك أيضا لمدى أهمية آليات التحصين الإداري كعامل هام ومؤثر في تصرفات الإدارة وبالتالي في جودة قرار اختيار مراقب الحسابات. وتزداد الأهمية العلمية للدراسة نتيجة ندرة الدراسات الأكاديمية التي تناولت اختبار العلاقة بين التحصين الإداري وجودة قرار اختيار مراقب الحسابات علي مستوى بيئة الأعمال العربية لاسيما الكويتية منها.

٢/٤/١ الأهمية العملية للدراسة:

١. توفر نتائج البحث الحالي رؤي حيوية للمستثمرين الدوليين ومديري التمويل بشأن استراتيجيات تنويع محافظهم الاستثمارية. كذلك، فإن نتائج وآثار تحصين الإدارة تعد معلومات مهمة للمستثمرين ومديري التمويل في اختيارهم للشركات الكويتية للاستثمار فيها.
٢. من المتوقع أن تساهم نتائج البحث في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛ باعتبار ان جودة المراجعة تلعب دوراً هاماً في تخفيض مشاكل الوكالة من خلال الحد من تخفيض عدم تماثل المعلومات، إضافة إلي الحد من السلوك الانتهازي للمديرين ومن ثم جودة التقارير المالية.
٣. من المتوقع ان توجه نتائج البحث اهتمام أصحاب المصالح نحو الدور الإيجابي أو السلبي والذي قد تلعبه آليات التحصين الإداري في التأثير علي جودة قرار اختيار مراقب الحسابات بما يساعد علي حماية مصالحهم وترشيد قراراتهم.
٤. من المتوقع أن تفيد نتائج هذا البحث المسؤولين عن بورصة الأوراق المالية من خلال تقديمها لمعلومات تحليلية بشأن آليات التحصين الإداري المختلفة وآثارها المحتملة علي جودة قرار اختيار مراقب الحسابات، لاسيما في ظل زيادة الطلب على تقارير مالية أكثر جودة.

٥. من المتوقع أن تفيد نتائج هذا البحث في تفعيل الدور الرقابي للجهات التنظيمية للتحقق من مدي التزام الشركات بإصدار تقارير مالية ينخفض بها عدم تماثل المعلومات بما يؤدي إلي زيادة مصداقية تلك التقارير ومن ثم إمكانية الاعتماد عليها من قبل مستخدميها.

٦. من المتوقع أن تفيد نتائج البحث في الكشف عن مدي كفاءة الأسواق المالية الكويتية، باعتبارها تعتمد بشكل كبير علي زيادة جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، والتي من شأنها ثقة المستثمرين بتلك المعلومات، الأمر الذي يعد أساساً لنمو تلك الأسواق.

٥/١ فروض البحث

تحقيقاً للهدف البحثي والإجابة على التساؤل البحثي قام الباحثون بصياغة الفرض التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات التحصين الإداري على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الأعمال الكويتية.

وينقسم هذا الفرض الرئيسي إلى الفروض البحثية الفرعية التالية:

١. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لازدواجية دور المدير التنفيذي الأول على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات.

٢. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات.

٣. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات.

٤. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات.

٥. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات.

٦/١ منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على استخدام المنهجين التاليين:

١/٦/١ المنهج الاستنباطي:

وذلك من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت جودة قرار اختيار مراقب الحسابات وآليات التحصين الإداري، بهدف استنباط وتطوير العناصر الرئيسية للإطار النظري للدراسة لاسيما فروض البحث.

٢/٦/١ المنهج الاستقرائي:

يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي لبناء الدراسة التطبيقية من خلال تحليل محتوى للتقارير المالية للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة وكذلك المواقع الإلكترونية لتلك الشركات وذلك للحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة واختبار الفروض البحثية واستخلاص النتائج.

٧/١ خطة البحث:

يتناول الباحثون الجزء الباقي من البحث في النقاط التالية:

الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث.

الإطار النظري للبحث.

الدراسة التطبيقية.

خلاصة ونتائج وتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

٢. الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث:

١/٢ دراسة (غريب، ٢٠١٦)، بعنوان:

"أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية في جودة المراجعة الخارجية في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"

هدفت الدراسة اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية علي جودة المراجعة الخارجية في شركات المساهمة السعودية، وأجريت الدراسة علي (١٠١) شركة غير مالية مدرجة بالبورصة السعودية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من وجود أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والملكية المؤسسية علي جودة المراجعة الخارجية، وعدم وجود تأثير معنوي لكل من حجم المجلس وازدواجية مهام المدير التنفيذي علي جودة المراجعة في الشركات محل الدراسة.

وأوصت الدراسة بضرورة عكوف الجمعية العامة للمساهمين بشركات المساهمة السعودية على اختيار الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة بعناية. نظراً لدورهم الفاعل في اتخاذ القرارات والتوصيات داخل المجلس.

٢/٢ دراسة (Alfraih، 2017)، بعنوان:

"Choosing an external auditor: Does the composition of boards of directors' matter?"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين تركيبة مجلس الإدارة متمثلة "باستقلالية المجلس، وتنوعه وتعدد عضويات الأعضاء، وحجمه، وازدواجية مهام المدير التنفيذي" وبين اختيار منشأة المراجعة وجودة أداء المراجعة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة أجريت على عينة تتكون من ١٩٥ شركة مدرجة في بورصة الكويت لعام ٢٠١٣.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة واستقلاليتها وتنوعه وبين احتمالية اختيار منشأة مارجعة من (Big 4)، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لازدواجية مهام المدير التنفيذي علي احتمالية اختيار مارجع ذي جودة عالية، أيضاً تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة وبين اختيار مراجع من (Big 4) كانت في اتجاه إيجابي ولكن لم تكن دالة إحصائياً. وبصورة عامة اشارت الدراسة إلى أن تركيبة مجلس الإدارة تؤثر على اختيار منشأة المراجعة حيث تشكل آلية لتعزيز ودعم مارجعي حسابات ذوي جودة عالية.

٣/٢ دراسة (Khasharmeh et al., 2017)، بعنوان:

"Does Ownership Structure Affects Audit Quality: Evidence from Bahrain?"

هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر هيكل الملكية بوصفه عنصراً أساسياً في الحوكمة علي جودة المراجعة متمثلة في حجم منشأة المراجعة، حيث تم تمثيل هيكل الملكية من خلال الملكية الأجنبية، وتركز الملكية، وملكية المؤسسات، وذلك علي عينة تتكون من (٣٨) شركة مدرجة و (٩٨) شركة غير مدرجة في بورصة البحرين لعام ٢٠١٥.

وتوصلت الدراسة إلي ان متغير الملكية الأجنبية له علاقة قوية إيجابية مع جودة المراجعة، وأن ملكية المؤسسات وتركيز الملكية لها علاقة إيجابية ولكنها غير دالة إحصائياً علي تحسين جودة المراجعة، واوصت الدراسة بضرورة اعتماد تعليمات جديدة تزيد من نسبة الاستثمارات المؤسسية.

٤/٢ دراسة (Al-Najjar, 2018)، بعنوان:

Corporate governance and audit features: SMEs evidence

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر آليات الحوكمة الداخلية مثل استقلالية كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، واجتماعات مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، بالإضافة إلي حجم مجلس الإدارة، علي خصائص المراجعة، وتحديدًا تأثيره علي أتعاب المراجعة وعلي احتمالية تعيين مراجعي من (Big 4). وتكونت عينة الدراسة من (٣٠٧) شركة متوسطة وصغيرة غير مالية في المملكة المتحدة في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٩).

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لاستقلالية لجنة المراجعة علي أتعاب المراجعة. بينما سجل كل من استقلالية مجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة تأثيراً إيجابياً علي قرار اختيار منشأة مراجعة ذات جودة أعلى.

٥/٢ دراسة (Nnadi et al., 2018)، بعنوان:

"Audit Quality, Family Business and Corporate Governance Mechanisms: The Case of Morocco"

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر آليات الحوكمة متمثلة بتأثير كبار المساهمين، وملكية المؤسسات، ودرجة المديونية، واستقلالية مجلس الإدارة علي جودة المراجعة، متمثلة بكونها إحدى منشآت

المراجعة الكبرى للشركات المغربية مع التركيز على تأثير الملكية العائلية على جودة المراجعة. حيث اشتملت العينة على (١٤٢) شركة منها (٦٥) شركة مدرجة في بورصة كازابلانكا (CSE) و (٧٧) شركة غير مدرجة خلال الفترات من (٢٠١٠-٢٠١٦).

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير متبادلة بين كبار المساهمين واحتمالية اختيار مراجع من (Big 4)، كشف عمر الشركة بوصفه متغيراً ضابطاً عن تأثيره عكسياً على جودة المراجعة. وعند دراسة الشركات العائلية والشركات غير المدرجة في العينة برز وجود علاقة عكسية بين كل من تأثير المساهمين ذوي الحصص الكبرى وملكية المؤسسات وبين جودة المراجعة، وأخيراً لم تؤثر ملكية المؤسسات على قرارات الشركات العائلية في تحسين مستوى جودة المراجعة بتلك الشركات.

٦/٢ دراسة (عينة، ٢٠٢٠)، بعنوان:

"أثر نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة السعودية"

هدفت الدراسة تفسير العالقة بين نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة من ناحية، وجودة المراجعة الخارجية من ناحية أخرى، وذلك بالتطبيق على شركات المساهمة المدرجة في البورصة السعودية. اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوى Content Analysis في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (١٠٦) شركة من الشركات المقيدة في البورصة السعودية خلال الفترة من عام (٢٠١٤: ٢٠١٨) بإجمالي مشاهدات (٥٣٠) مشاهدة، وذلك لبناء نموذج لتفسير أثر نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة، كما أن هناك علاقة سلبية بين الملكية العائلية وجودة المراجعة، في حين لا يوجد علاقة بين كل من تركيز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية المشتتة على جودة المراجعة، عدم وجود تأثير لكل من حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة. في حين يوجد تأثير إيجابي لازدواجية مهام المدير التنفيذي على جودة المراجعة.

٧/٢ دراسة (قنديل، ٢٠٢٢)، بعنوان:

"الدور المعدل لهيكل الملكية في تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة: دليل من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة، كإحدى الآليات الداخلية للحكومة، على جودة المراجعة، وكذلك تأثير هيكل الملكية كمتغير معدل (Moderator) على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة. وباستخدام بيانات عينة مكونة من ١٠٥ شركة من الشركات غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير سلبي معنوي لكل من حجم مجلس الإدارة ولتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي

لكل من استقلال مجلس الإدارة والدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة على جودة المراجعة. وفيما يخص تأثير هيكل الملكية على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة توصلت الدراسة إلى أنه يختلف تأثير كل من استقلال مجلس الإدارة ولدور المزدوج لرئيس المجلس علي جودة المراجعة باختلاف كل من درجة تركيز الملكية، وملكية الإدارة. كما يختلف تأثير كل من استقلال مجلس الإدارة ولتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة باختلاف درجة الملكية المؤسسية.

وقد قام الباحث بإجراء تحليل إضافي من خلال إدخال فعالية لجنة المراجعة كمغير رقابي إضافي في نموذج الدراسة الأول، وتوصلت إلى تحسن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار، وأن فعالية لجنة المراجعة لها تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة. وللتحقق من دقة النتائج الرئيسية للبحث قام الباحث بإجراء تحليل حساسية، حيث تم استخدام مقياس بديل للتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة وتم إعادة تحليل الانحدار على مستوى النماذج الأربع للبحث وكانت النتائج متطابقة، إلى حد كبير.

٨/٢ دراسة (عرفات، ٢٠٢٢)، بعنوان:

"أثر الملكية المؤسسية على العلاقة بين التحصين الإداري ونوع مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحصين الإداري ونوع مراقب الحسابات في بيئة الأعمال المصرية، وكذلك مدى وجود تأثير للملكية المؤسسية على هذه العلاقة. وقد اعتمد الباحث على عينة مكونة من ٤٨ شركة مصرية غير مالية مقيدة ببورصة الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ بواقع ١٢٩ مشاهدة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول ونوع مراقب الحسابات (مقاس بثلاثة مقاييس: حجم مراقب الحسابات، التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ومقياس مركب من حجم مراقب الحسابات وتخصصه الصناعي)، وكذلك وجود علاقة عكسية بين مستوى الملكية الإدارية وحجم مراقب الحسابات. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين مستوى استقلالية مجلس الإدارة والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات. أما عن تأثير الملكية المؤسسية على علاقة آليات التحصين الإداري المختبرة (ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول، والملكية الإدارية، واستقلالية مجلس الإدارة) بنوع مراقب الحسابات (مقاس بثلاثة مقاييس) فقد أثبتت النتائج وجود أثر معنوي للملكية المؤسسية فقط على علاقة استقلالية مجلس الإدارة بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

تحليل الدراسات السابقة للبحث من وجهة نظر الباحثين.

توصل الباحثون من خلال استقراء الدراسات السابقة إلي:

أ. يمثل التحصين الإداري أحد المظاهر البارزة لمشكلة الوكالة بين المساهمين والمديرين. ويعرف التحصين الإداري بصفة عامة بأنه يحدث عندما يكتسب المديرون سلطة كبيرة والتي

تمكنهم من استخدام الشركة لتحقيق مصالحهم الذاتية بدلاً من مصالح المساهمين، كما يعرف التحصين الإداري بأنه "إلى أي مدى لم يلتزم المديرون بقواعد العمل في إطار النطاق الكامل لحوكمة الشركات وآليات الرقابة، متضمنة المراقبة بواسطة المجلس".

ب. اختلاف النتائج حول مدى تأثير التحصين الإداري على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات فمن الدراسات ما أثبت تأثير إيجابي للتحصين على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات (غريب، ٢٠١٦) ومنها ما أثبت علاقة سلبية (قنديل، ٢٠٢٢) ومنها ما لم يثبت وجود أي علاقة بين التحصين الإداري وجودة قرار اختيار مراقب الحسابات (عطية، ٢٠٢٠).

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (تحديد الفجوة البحثية).

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن للباحثين توضيح أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة كما يلي:

١. ندرة الدراسات السابقة في حدود علم الباحث التي تربط بين المتغيرين (المستقل والتابع) آليات التحصين الإداري وجودة قرار اختيار مراقب الحسابات في دولة الكويت.

٢. اعتمدت الدراسة الحالية على إجراء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بدولة الكويت لبيان أثر آليات التحصين الإداري على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات.

٣. الإطار النظري للبحث:

١/٣ مفهوم جودة قرار اختيار مراقب الحسابات

تعددت المفاهيم التي وردت في جودة المراجعة، وأكثرها شيوعاً مفهوم DeAngelo الذي ينص على إنها "إدراك السوق وتقييمه لمدي قدرة المراجع على اكتشاف الانحرافات الموجودة بالنظام المحاسبي للعميل والتقرير عنها (DeAngelo, 1981, P. 146). ويُعد هذا المفهوم من المفاهيم الأكثر شمولية لمكونات جودة المراجعة لأنه يشير إلى الجوانب المختلفة لعملية المراجعة (المدخلات، التشغيل، المخرجات)، إذ أن اكتشاف التحريفات يتطلب أن تكون هناك موارد مناسبة تستخدم على نحو فعال في عملية المراجعة - المدخلات والتشغيل - في حين يتطلب التقرير عن هذه التحريفات من المراجع اتخاذ الإجراءات المناسبة في نهاية عملية المراجعة - المخرجات (Knechel et al., 2013؛ غريب، ٢٠١٦).

وطبقاً للتعريف السابق تتكون جودة المراجعة من مكونين رئيسيين هما: اكتشاف المراجع للتحريفات الموجودة في القوائم المالية، والتصريف السليم بناءً على التحريفات المكتشفة (مدي استعدادة للتقرير عن التحريفات الجوهرية التي يتم اكتشافها)، ويربط المكون الأول لجودة المراجعة بين كفاءة المراجع ومستوى الجهد المبذول منه، بينما يتعلق المكون الثاني بالموضوعية والشك المهني والاستقلال للمراجع الخارجي (Knechel et al., 2013, P. 388؛ علي، ٢٠١٧، ص ١٢٧).

ونظر (DeFond & Zhang, 2014, p. 281) إلى جودة المراجعة المرتفعة على أنها التأكيد بأن القوائم المالية تعبر بشكل عادل عن حقيقة الأحداث الاقتصادية للمنشأة محل المراجعة.

كما عرفت جودة المراجعة أيضاً بأنها "مدي نجاح منشأة المراجعة في الكشف عن التحريفات المادية والإبلاغ عنها، وإن اكتشاف هذه التحريفات يعكس كفاءة المراجع، في حين أن الإبلاغ عنها يعكس أخلاقيات ونزاهة المراجع وخاصة الاستقلالية (Saputra، 2015). وعرفها (Ashtianie et al., 2016) بأنها درجة الثقة التي يقدمها المراجع لمستخدمي التقارير المالية.

وعرفها (Wong et al., 2017) بأنها "احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات". وأشار (علي، ٢٠١٧، ص ٤١٤) إلى أنه يمكن تعريف جودة المراجعة على أنها مدى قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية (سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ) في القوائم المالية والإعلان عنها، بالإضافة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم، وبالتالي حماية مصالح حملة الأسهم في ظل انفصال الملكية عن الإدارة.

فيما عرفها (He and Kyaw, 2018) بأنها "المراجعة التي يلتزم فيها المراجع بالمعايير وقواعد السلوك المهني التي وضعها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهي تشمل المعايير العامة ومعايير العمل الميداني وغيرها".

بينما قامت المؤسسات المحاسبية ذات الصلة بتقديم تعريف لجودة المراجعة، حيث عرفت لجنة السياسات الأسترالية (Australian Public Policy Committee) بأنها "تلبية احتياجات المستثمرين وفق عمليات مراجعة مستقلة وموثوق بها للقوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها وتوفير تأكيد حول الرقابة الداخلية مع التركيز على النقاط المهمة (APC، 2014).

وعرفها مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي The Us Government Accountability Office بأنها "عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها (GAAS) لتوفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية المراجعة والإفصاحات المرتبطة بها قد عرضت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، ولا تشوبها تحريفات مادية سواء ناتجة عن الأخطاء أو الاحتيال (GAO, 2015).

فيما عرفها مجلس الرقابة المحاسبية على الشركات (Public Company Accounting Oversight Board) بأنها عملية المراجعة التي تُلبي احتياجات المستثمرين وفق إجراءات مراجعة مستقلة وموثوق بها تقوم بها منشأة مراجعة قوية (PCAOB، 2015).

يتضح للباحثين من المفاهيم السابقة صعوبة اتفاق الباحثين على تعريف محدد لجودة المراجعة، وذلك لصعوبة وضع حدود واضحة النطاق أو المجال الذي يجب أن يغطيه مفهوم جودة المراجعة. كما يري الباحثين أيضاً أن الحكم على جودة المراجعة بمدى التزام المراجع بالمعايير والإرشادات المهنية فقط ليس كافياً، حيث أن الالتزام بهذه المعايير والإرشادات يمثل الحد الأدنى لجودة المراجعة. واستناداً لما سبق يمكن للباحثين تعريف جودة المراجعة بأنها "القيام بأداء وإجراءات المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، والتي تُمكن المراجع من اكتشاف التحريفات والأخطاء الجوهرية في القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها، والإبلاغ عنها سواء كانت بسبب

خطأ أو نتيجة للغش والتلاعب وفق عمليات مراجعة مستقلة وموثوق بها، بهدف إضفاء درجة الثقة عليها تلبية لاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

٢/٣ العوامل المؤثرة على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات:

سوف يقوم الباحثين بتناول أهم العوامل التي اتفقت الدراسات السابقة على تأثيرها على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات وذلك على النحو التالي:

١/٢/٣ عوامل مرتبطة بمكتب وفريق المراجعة: من أهمها:

١/١/٢/٣ حجم مكتب المراجعة:

جودة قرار اختيار مراقب الحسابات المرتفعة تقترب بالمكاتب الكبيرة، وهذا يمكن تبريره من عدة زوايا منها: أن مكاتب المراجعة تكون أكثر تجميعاً وجذباً لرأس المال البشري، وتمتلك خبرة فنية وعملية في مراجعة الشركات المتداول أسهما في بورصة الأوراق المالية، كما أن مكاتب المراجعة الكبيرة لديها قاعدة عملاء كبيرة تعطي للمراجعين فيها فرصة للتفاعل مع مختلف العملاء وتمكنهم من اكتساب المزيد من المعارف والخبرات، كما أن المراجعين العاملين في المكاتب الكبيرة يكون لديهم فرصة التشاور مع زملائهم حول أعمال المراجعة المختلفة، وبالتالي تمتلك هذه المكاتب شبكة دعم محلي أفضل، بالإضافة إلى أن ارتفاع عدد المراجعين في هذه المكاتب يقلل من الآثار السلبية لارتفاع دوران المراجعين في القطاعات المختلفة للمراجعة. أما الزاوية الثانية والمتعلقة بالتبعية الاقتصادية التي قد تضعف موضوعية واستقلالية مكتب المراجعة، مما قد تؤدي إلى خلق دوافع لمكاتب المراجعة الصغيرة للتساهل مع العميل وإصدار رأي غير مناسب للمحافظة عليه، في حين تعمل مكاتب المراجعة الكبيرة من خلال تنظيم لا مركزي يشتمل على شركاء محليين مستقلين وقاعدة كبيرة من العملاء، مما يحفز مكاتب المراجعة الكبيرة على تقديم جودة مراجعة مرتفعة للحفاظ على هؤلاء العملاء والإيرادات المتولدة عنهم (Skinner & Srinivasan, 2012).

٢/١/٢/٣ سمعة مكتب المراجعة:

تعد سمعة مكتب المراجعة إحدى العوامل المؤثرة على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات، حيث إن أي تدهور في سمعة مكتب المراجعة قد يؤثر بالسلب في جودة قرار اختيار مراقب الحسابات المدركة للقوائم المالية التي خضعت للمراجعة من قبل هذا المكتب، حيث يرى (Weber et al., 2008) أنه في حالة وجود مخاوف متعلقة بجودة قرار اختيار مراقب الحسابات يكون من الأمور المهمة للمستثمرين دراسة أي تدهور محتمل أو حالي في سمعة مكتب المراجعة، حتى لا تترتب بناءً على ذلك آثار ذات تكلفة كبيرة عليهم، بينما يرى (Skinner & Srinivasan, 2012) أن المنشآت الاقتصادية كبيرة الحجم أو التي لديها فرص نمو كبيرة تميل إلى اختيار مكاتب المراجعة الكبيرة ذات السمعة الكبيرة رغبة منها في الحصول على جودة مراجعة مرتفعة، وأشار (Cahan, et al., 2013) إلى أن مهنة المراجعة الخارجية تلعب دوراً مهماً في التحقق من مصداقية القوائم المالية، وأن قيمة وأهمية الدور الذي تلعبه هذه المهنة تتوقف على سمعة مكتب المراجعة. وتعد السمعة الطيبة لمكتب المراجعة أحد الأصول المهمة للمكتب، والتي يفتق من أجلها العديد من الاستثمارات الكبيرة، ويقصد بسمعة مكتب المراجعة تداول اسم المكتب بين العملاء على

أنه يقوم بخدمات ذات جودة مرتفعة، ولا تتوقف سمعة مكتب المراجعة فقط على حجم المكتب أو عدد عملائه، بل هناك عدة عوامل أخرى تكون سمعة مكتب المراجعة منها الالتزام بمعايير المهنة وأداب وسلوك المهنة، والدعوى القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة، ووجود نظام للرقابة على جودة الأداء بمكتب المراجعة (Irani et al., 2015, P. 832).

٣/١/٢/٣ التخصص القطاعي لمكتب المراجعة:

بعد التخصص القطاعي في المراجعة أحد العوامل المؤثرة على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات؛ نظراً لأن التخصص القطاعي بالمراجعة يتقل المراجع الخارجي بالمعرفة المرتبطة بطبيعة صناعة العملاء أكثر من المراجعين غير المتخصصين قطاعياً مما يعطيهم القدرة على اكتشاف الأخطاء المتخصصة التي تقع داخل تخصصهم بالمقارنة بالمراجعين غير المتخصصين قطاعياً، وقد أكدت نتائج العديد من الدراسات السابقة ذلك، فقد أظهرت دراسة (Lowensohn et al., 2007) إلى وجود علاقة موجبة بين التخصص القطاعي لمكتب المراجعة وجوده وجودة المراجعة، وأن التخصص القطاعي أحد محددات الطلب على الجودة المرتفعة للمراجعة لمكاتب المراجعة الكبيرة، وكذلك أساس تمايز منتجات هذه المكاتب، وخلصت دراسة (Low, 2004) إلى أن التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يحسن من تقديره لخطر المراجعة، وله تأثير مباشر في الطبيعة والجودة المدركة لقرارات تخطيط عملية المراجعة، بينما انتهت دراسة (Carcello & Nagi, 2004) إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين التخصص القطاعي لمكاتب المراجعة وتحريف القوائم المالية لعملاء المراجعة، إلا أن هذه العلاقة تأخذ في الانخفاض مع كبر حجم عميل المراجعة.

٢/٢/٣ العوامل المرتبطة بعملية المراجعة: من أهمها:

١/٢/٢/٣ نوع مدخل المراجعة المستخدم:

تتم عملية المراجعة إما من خلال مراجع واحد ويسمي هنا مدخل عملية المراجعة بمدخل المراجعة الفردية أو يقوم أكثر من مراجع بمراجعة حسابات الشركة وهنا تتعدد مداخل المراجعة التي يشارك فيها أكثر من مراجع حيث يمكن للباحث أن يميز بين ثلاثة مداخل للمراجعة علي النحو التالي:

١. مدخل المراجعة الثنائية:

بعد مدخل المراجعة الثنائية مدخلاً لممارسة المراجعة الخارجية، فقد عرفته دراسة (Sakel et al., 2003) بأنها عملية مراجعة يقوم فيها كل مراقب حسابات بمراجعة مجموعة مختلفة من المعلومات المالية، ويقوم كلا منهما بإصدار تقرير مراجعة مستقل عن الآخر.

وقد أشارت دراسة (محمد، ٢٠١٩) إلى أنه في ظل تبني مدخل المراجعة الثنائية يكون كل مراقب حسابات مكلف بمهمة مختلفة عن الآخر فيما يشبه مدخل المراجعة الفردية، وعلي الرغم من ذلك فقد يؤثر تبني مدخل المراجعة الثنائية بشكل إيجابي علي جودة المراجعة في حالات معينة خاصة في حالة تنوع أنشطة العميل، حيث يتوقع إسناد عملية المراجعة في كل شركة تابعة متخصصة في نشاط معين إلي مراقب حسابات متخصص في النشاط الصناعي الملائم لطبيعة نشاط الشركة مما ينعكس بشكل إيجابي علي جودة عملية المراجعة وجودة قرار اختيار مراقب الحسابات.

٢. مدخل المراجعة المزدوجة:

تعتبر المراجعة المزدوجة احد مداخل تعدد مراقبي الحسابات، وأشارت دراسة (محمد، ٢٠١٨) إلي ان مدخل المراجعة المزدوجة يشير إلي تكليف إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات المنتمين إلي جهات مستقلة للقيام بنفس مهمة المراجعة لذات العميل، ويكون عمل كل منهم منفصل عن الآخر بشكل كلي من حيث التخطيط والتنفيذ لمهمة المراجعة، علي أن يصدر كل منهم تقرير منفصل عن مهمة المراجعة، ولا توجد بينهم أي مسئولية تضامنية أو تعاون مشترك، بمعنى أكثر وضوح أنه وفقاً لهذا المدخل من مداخل تعدد مراقبي الحسابات يتم تكرار القيام بمهمة المراجعة بواسطة مكاتبين أو جهتين علي الأقل لهم كل الاستقلال عن بعضهم البعض ويعمل كل منهم وفقاً للأسلوب والأهداف الخاصة به.

ويري الباحثين انه رغم غياب خاصيتي التعاون المشترك والمسئولية التضامنية بين مراقبي الحسابات في ظل تبني مدخل المراجعة المزدوجة إلا أن المراجعة المزدوجة قد تؤثر بشكل إيجابي علي جودة عملية المراجعة ويمكن تحقيق ذلك نتيجة تكرار عملية المراجعة لذات العميل بواسطة اثنان أو أكثر من مراقبي الحسابات المستقلين، والذي يعد تطبيق صريح لمدخل مراجعة النظر الذي تم تناوله في العديد من الدراسات منها (محمد، ٢٠١٩).

٣. مدخل المراجعة المشتركة:

تعني المراجعة المشتركة تكليف اثنين أو أكثر من مكاتب المراجعة لا يوجد ارتباط بينهما بالقيام بعملية مراجعة القوائم المالية لعميل واحد حيث يشتركا معاً في إبداء رأي موحد في القوائم المالية للعميل والتوقيع على تقرير واحد، وبالتالي يكون كل المراقبون مسئولون مسئولية تضامنية عن رأي المراجعة الوارد بالتقرير (Zerni et al., 2012).

ويري (Lobo et al., 2017) أن مدخل المراجعة المشتركة يحقق التكامل بين إمكانيات وخبرات مراقبي الحسابات المشاركين في مهمة المراجعة الواحدة، نتيجة التعاون المشترك والمسئولية التضامنية فيما بينهم، فهذا التكامل قد يساعد في التوصل إلي قرارات أكثر ملائمة فيما يتعلق بالعديد من المشاكل التي يتطلب الامر التقرير عنها، وينعكس ذلك بشكل أو بآخر علي جودة عملية المراجعة ويرفع من احتمالية اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية.

٢/٢/٣ الالتزام بالمعايير المهنية:

أكدت العديد من الدراسات المتعلقة بجودة قرار اختيار مراقب الحسابات أن الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها يعد أحد العوامل المؤثرة علي جودة قرار اختيار مراقب الحسابات وأن هناك علاقة إيجابية بين الالتزام بالمعايير وجودة قرار اختيار مراقب الحسابات، فقد توصلت تلك الدراسات إلى أن تطبيق المراجع للمعايير المهنية يعتبر أهم خصائص جودة المراجعة (Saputra, 2015).

٣/٢/٣ عوامل مرتبطة بالمنشأة محل المراجعة:

توجد مجموعة من العوامل المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة والتي أثبتت العديد من الدراسات تأثيرها علي جودة عملية المراجعة منها:

١/٣/٢/٣ خصائص مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة أهم الجهات التي تتولى مهمة الرقابة والإشراف على الوكلاء (المديرين) من قبل الموكلين (الملاك) وذلك استناداً إلى نظرية الوكالة، ولقد تضمنت قواعد ومعايير حوكمة الشركات العديد من النصوص بهدف تفعيل دور مجلس الإدارة، حيث اشتملت تلك القواعد على إجراءات تشكيل مجلس الإدارة ومدة العضوية وأنشطة ومهام المجلس ونشاطه، والتي تضمنت قيامه بمراجعة نظم الرقابة الداخلية، وترشيح مراجع الحسابات بناء على توصية لجنة المراجعة وللمجلس الحق في الحصول على كافة المعلومات والتقارير المالية وغير المالية عن الشركة (صالح، ٢٠١٠، ص ٤٠٧-٤٠٨)

ويعد مجلس الإدارة أحد الآليات الحاكمة لأداء المديرين في شركات المساهمة من وجهة نظر حملة الأسهم، وذلك لانتخابه من قبلهم بشكل مباشر، ويتولى مجلس الإدارة مهمة الرقابة على أداء المديرين للحد من سلوكهم غير المرغوب ووضع استراتيجيات الشركة التي تهدف إلى تعظيم الأرباح (صالح، ٢٠١٠، ص ٤٠٨).

وتتمثل أهم خصائص مجلس الإدارة والتي اهتمت الدراسات باختبار أثرها على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات فيما يلي:

١. استقلالية مجلس الإدارة:

ناقشت العديد من الدراسات العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة وجودة قرار اختيار مراقب الحسابات، وتوصلت تلك الدراسات إلى نتائج متعارضة، حيث توصلت أغلب الدراسات إلى أن استقلال مجلس الإدارة يرتبط إيجابياً مع جودة قرار اختيار مراقب الحسابات، فقد توصلت دراسة (Soliman and Abd-Elsalam, 2012) في مصر أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يتجهون نحو الارتباط بخدمات مراجعة عالية الجودة ويضعون المزيد من الأموال مقابل أتعاب المراجعة عالية الجودة. وهذا ما أكدته دراسة (Alfraih, 2017) في الكويت ودراسة (Nnadi et al., 2017) في المغرب.

وعلى الجانب الآخر توصلت دراسة (Mustafa et al., 2018) التي أجريت في تركيا إلى أن استقلالية مجلس الإدارة له تأثير عكسي ومعنوي على جودة المراجعة. وفسرت الدراسة تلك العلاقة بأن استقلالية مجلس الإدارة تعتبر أداة جيدة للحوكمة تعمل كآلية مراقبة في الشركة تضمن تقديم تقارير مالية عالية الجودة، وبالتالي فهي تقلل من الحاجة إلى جودة المراجعة. في حين توصلت دراسة (عيطه، ٢٠٢٠) في السعودية إلى عدم وجود تأثير معنوي لاستقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة.

٢. حجم مجلس الإدارة:

ناقشت العديد من الدراسات العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وجودة قرار اختيار مراقب الحسابات، وتوصلت لنتائج متعارضة، حيث توصلت أغلب تلك الدراسات إلى أن حجم مجلس الإدارة يرتبط طردياً مع جودة قرار اختيار مراقب الحسابات من خلال التعاقد مع مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، فقد توصلت دراسة (Alfraih, 2017) التي أجريت على بيانات عينة من الشركات

غير المالية المقيدة في البورصة الكويتية إلى أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة كلما زاد احتمال تعاقد الشركة مع أحد المكاتب الأربعة الكبرى.

وعلى الجانب الآخر توصلت دراسات أخرى إلى أن حجم مجلس الإدارة يرتبط عكسياً مع جودة قرار اختيار مراقب الحسابات، فقد توصلت دراسة (Kuang, 2011) التي أجريت على بيانات عينة من الشركات غير المالية في الصين إلى أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة كلما انخفضت جودة المراجعة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت له دراسة (Mustafa et al., 2018) التي أجريت على بيانات عينة من الشركات غير المالية في تركيا من وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة.

كما توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على جودة المراجع مثل دراسة (عيطة، ٢٠٢٠) التي أجريت على عينة من الشركات غير المالية المدرجة في السعودية، ودراسة (Al-Hamadeen et al., 2021) في الأردن.

٣. عدد اجتماعات مجلس الإدارة:

مجالس الإدارة التي تجتمع لوقت طويل وأكثر دورية، تكون أكثر قدرة على متابعة أعمال وأداء الإدارة التنفيذية باستمرار، لذلك، ينبغي على المجالس الفعالة أن تجتمع بانتظام حتى تكون دائماً على علم بكافة الأمور والأعمال الإدارية التي تتم في الشركة من خلال الإدارة التنفيذية وتبقي واعية ويقظة مما يضمن أن عملية إعداد التقارير المالية تتم بالشكل الصحيح، بحيث تتوافر فيها الموضوعية والنزاهة والشفافية والإفصاح الكافي مما يحد من السلوك الانتهازي للإدارة (Zhou and Chen, 2004, p.12)، فقد يكون عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة مؤشر على قوة وكفاءة أداء المجلس (مليجي، ٢٠١٤، ص ٢٦٢)، وبصفة عامة يجب على أعضاء مجلس الإدارة عند تحديد عدد الاجتماعات الرسمية مراعاة ما يلي من عوامل (سليمان، ٢٠٠٩، ص ص ١٢٧-١٢٨):

- حجم وتعقيد أعمال الشركة.
- كمية العمل التي عهدت إلى لجان مجلس الإدارة.
- فترة وطول اجتماعات مجلس الإدارة.
- مهارة رئيس مجلس الإدارة.

٢/٣/٢/٣ تركيبة هيكل الملكية:

تناولت العديد من الدراسات الفئات المكونة لهيكل ملكية الشركات وتأثيرها على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات كما يلي:

١. الملكية المؤسسية:

تعددت الدراسات المتعلقة بأثر الملكية المؤسسية على جودة المراجعة الخارجية من خلال تأثير المؤسسات المالكة في قرار اختيار المراجع، حيث عادة ما تكون مساهمة المؤسسات أكبر من مساهمة المستثمرين من الأفراد، بناءً على الحصص العالية التي يمتلكونها في ملكية الشركة فيلعب هؤلاء المستثمرون الدور الرقابي في عملية المراجعة، حيث أن هؤلاء المستثمرون سوف يطلبون

معلومات ذات جودة أعلى لحماية أموالهم وتعظيم ارباحهم، فتوصلت دراسة (غريب، ٢٠١٦؛ وعيطة، ٢٠٢٠) في المملكة العربية السعودية ان الملكية المؤسسية من خلال المؤسسات غير المالية كان لها تأثير إيجابي معنوي علي جودة المراجعة من خلال اتجاه الشركات نحو مكاتب المراجعة الكبرى.

وعلي الجانب الآخر توصلت دراسة (Alfraih, 2017; Nnadi et al., 2017) إلي أن الملكية المؤسسية ترتبط عكسيا مع جودة المراجعة، حيث أشارت هذه الدراسات إلي ان الملاك المؤسسين لا يشجعون التعاقد مع أحد المكاتب الأربع الكبرى، نظرا لانهم يهتمون بالأداء قصير الأجل، وتعظيم مصلحتهم الذاتية علي اختيار مراجع حسابات عالي الجودة. بينما توصلت دراسة (Soliman and Abdel Salam, 2012) في مصر إلي عدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية علي جودة المراجعة.

٢. تركيز الملكية:

توصلت دراسة (Nnadi et al., 2017) التي أجريت علي بيانات ١٤٢ شركة غير مالية في المغرب عن الفترة من عام ٢٠١٠ إلي ٢٠١٦ إلي ان تركيز الملكية له تأثير إيجابي ومعنوي علي جودة المراجعة من خلال اتجاه الشركات نحو مكاتب المراجعة الكبرى.

وعلي الجانب الآخر توصلت دراسة (AlQadasi and Abidin, 2018) إلي أن الملكية المؤسسية ترتبط عكسيا مع جودة المراجعة، حيث أشارت هذه الدراسات إلي انه مع زيادة تركيز الملكية، فإن الصراع بين المديرين والملاك سيتم مواءمته، مما يقلل من الطلب علي خدمة مراجعة عالية الجودة. بينما توصلت دراسة (عيطة، ٢٠٢٠) في السعودية إلي عدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية علي جودة المراجعة.

٣. الملكية الإدارية:

أشارت دراسة (صالح، ٢٠١٠، ص ٤٠٦، الحناوي، ٢٠١٩، ص ٧٥) إلي أن ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم تساعد في تخفيض تضارب المصالح بين الملاك والمديرين مما يؤدي إلي تحسن إدارة الشركة من خلال تخفيض تكاليف الوكالة، حيث ان امتلاك الإدارة لجزء من أسهم الشركة يحفزها نحو اختيار الأنشطة التي تعزز من ربحية الشركة وبالتالي زيادة في توزيعات الأرباح حيث يترتب علي تلك التوزيعات ردود فعل إيجابية عند المتعاملين في سوق الأوراق المالية التي تنعكس بدورها علي أسهم الشركة مما يتيح لحاملها تحقيق عوائد سوقية مرتفعة.

توصلت دراسة (Qawqzeh et al., 2021) التي أجريت علي عينة من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان بالأردن خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلي ٢٠١٨ ان الملكية الإدارية لها تأثير إيجابي معنوي علي جودة المراجعة من خلال اتجاه الشركات نحو مكاتب المراجعة الكبرى، فضلا عن أنهم علي استعداد لدفع أتعاب مراجعة مرتفعة لهؤلاء المراجعين للحصول علي مستوى عالٍ من الجودة.

وعلي الجانب الآخر توصلت دراسة (Al-Hamadeen et al., 2021) إلي أن الملكية الإدارية ترتبط عكسيا مع جودة المراجعة. في حين توصلت دراسة (Soliman and Abdel Salam, 2012) في مصر إلي عدم وجود تأثير معنوي للملكية الإدارية علي جودة المراجعة.

٤. الملكية العائلية:

أشارت دراسة (Khan et al., 2015) إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية العائلية وحجم أعمال المراجعة؛ حيث أن الملكية العائلية لا تحفز الطلب على خدمات مراجعة ذات جودة عالية ويرغبون بدفع أتعاب أقل عند اختيار منشأة المراجعة. فيما وجدت دراسة (Husnin et al., 2016) إلى وجود علاقة إيجابية للملكية العائلية على حجم منشأة المراجعة.

٥. الملكية الأجنبية:

ويقصد بها تركيز ملكية الأسهم في يد مستثمر ليس من مواطني البلد المستثمر فيها، أو مستثمر مقيم في دولة ما لحصة في مشروع مقام في دولة أخرى حيث يمكن أن يكون المستثمر الأجنبي صناديق استثمار أو غيرها من المؤسسات الاستثمارية، وتختلف حجم ملكية الأجانب في دول العالم وايضاً داخل كل دولة من فترة لأخرى وفقاً للظروف الاقتصادية والسياسية ومحفزات الاستثمار (الحناوي، ٢٠١٩). ووجدت دراسة (Zureigat, 2011) أن الشركات المملوكة من قبل الأجانب تطلب خدمات مراجعة عالية الجودة.

٣/٣/٤/٣ لجنة المراجعة:

تمثل عملية إدارة الأرباح أحد الأسباب الهامة التي دعت إلى إنشاء لجان المراجعة بمنظمات الأعمال المختلفة في الكثير من دول العالم وخاصة الدول المتقدمة، وذلك لما نتج عن ممارسات إدارة الأرباح من تلاعب وتضليل في القوائم المالية من أجل التأثير على نتائج الأعمال والتي أدت إلى سلسلة من الأزمات المالية التي هزت السوق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى تأثيرها على الأسواق المالية العالمية الأخرى وما ترتب على ذلك من أضرار مادية أثرت على مساهمي تلك المنظمات والمستثمرين بالإضافة إلى الأضرار الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في فقدان مئات الآلاف من الأشخاص لوظائفهم وفقد الثقة في المعلومات المحاسبية (خليل، ٢٠١٢، ص ٢).

وفيما يلي عرض لخصائص لجنة المراجعة وعلاقتها بجودة قرار اختيار مراقب الحسابات والتي تتمثل في استقلالية لجنة المراجعة، ونشاط لجنة المراجعة، وخبرة أعضاء لجنة المراجعة:

١. استقلالية لجنة المراجعة:

يفضل أن تضم اللجنة أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، بحيث لا يشارك في اللجنة أي عضو مجلس إدارة آخر يعمل في الإدارة التنفيذية للمنشأة وهذا يدعم استقلالية لجنة المراجعة ويجعلها ترتبط ارتباطاً إيجابياً مع جودة الأرباح (صالح، ٢٠١٠)، فاستقلالية لجنة المراجعة تؤدي إلى منع حدوث الممارسات الاحتياالية الأمر الذي يترتب عليه جودة الأرباح المحاسبية.

٢. نشاط لجنة المراجعة:

أشار (الشريف وأبو عجيبة، ٢٠٠٩، ص ٢١) في دراستهم إلى أن زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة يوجد له أثر إيجابي على جودة المراجعة، فيعطي أعضاء لجنة المراجعة المزيد من الوقت لتقييم التقارير المالية بشكل أفضل.

٣. خبرة أعضاء لجنة المراجعة:

تأتي أهمية خبرة أعضاء اللجنة في أنها العامل المؤثر في قدرتهم على استنتاج أدلة أخرى إضافية لم تقدم إليهم قد تغير من أحكامهم. وبالتالي يأتي دور الأعضاء في تقييم الأدلة المقدمة من الإدارات المختلفة والقدرة على تتبع المعلومات المرتبطة بهذه الأدلة وتحليلها.

وقد عرف قانون (Sox, 2002) الخبير المحاسبي في القسم (٤٠٧) أن الخبير المحاسبي يعين كعضو في لجنة المراجعة علي أن يكون لديه القدرة علي فهم المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وكيفية إعداد التقارير المالية، وأن يكون مراجعاً خارجياً أو محاسباً سابقاً أو حاصلاً علي شهادة علمية في المحاسبة والمراجعة، ولديه خبرة في تقييم أنشطة الرقابة الداخلية وإعداد ومراجعة وتحليل القوائم المالية، ولديه دراية بدور اللجنة ومسئولياتها، ولديه دراية بمدي سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية مع الأخذ في الاعتبار التقديرات المحاسبية والاستحقاقات والاحتياطات. وأوضح ان فعالية لجنة المراجعة في دورها الرقابي تعتمد جزئياً على المعرفة والخبرة في الأمور المالية والمحاسبية (أبو هارجة، ٢٠١٣، ص ٢٣).

٤. حجم لجنة المراجعة:

يشار إلى حجم لجنة المراجعة على أنه عدد أعضاء مجلس الإدارة المعينين كأعضاء في لجنة المراجعة، ويتراوح حجم لجان المراجعة بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة. وأصدر تقرير لجنة (The Blue Ribbon Committee (BRC) لعام ١٩٩٩ مزايا إنشاء لجنة المراجعة الفعالة للشركات المدرجة من ثلاثة أعضاء على الأقل. وتعكس هذه التوصيات الافتراض بأن الحجم سمة هامة جداً للفعالية (Abu et al., 2015, p.4).

٣/٣ الإطار النظري للتحصين الإداري:

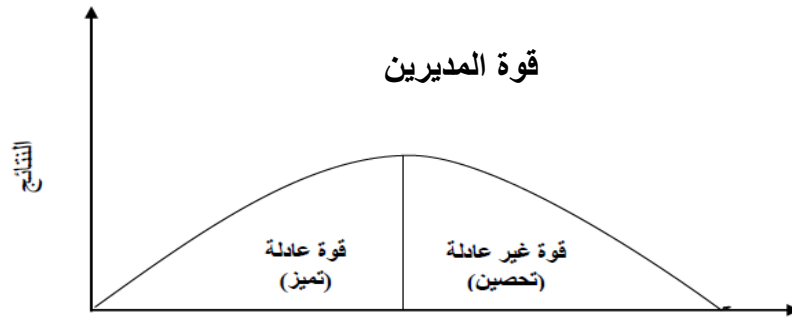
طبقاً لدليل الحوكمة الكويتي، وبعد قيام الجمعية العامة للشركة المساهمة بانتخاب مجلس الإدارة، فإن إدارة الشركة تكون موكلة لمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ومجلس الإدارة هو السلطة المسئولة عن وضع الأهداف والاستراتيجيات والسياسات ومتابعة ومراقبة أداء إدارة الشركة طبقاً لنظامها الأساسي، ويعتبر مجلس الإدارة هو حلقة الوصل بين الإدارة التنفيذية العليا بالشركة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. ورئيس مجلس الإدارة هو عضو مجلس الإدارة الذي يختاره أعضاء المجلس من بينهم ليرأس اجتماعات المجلس، ويكون الممثل القانوني للشركة. والعضو المنتدب هو عضو مجلس الإدارة الذي ينتدبه المجلس ليقوم بالإدارة التنفيذية الفعلية للشركة، ويعتلي هرم السلطة التنفيذية بها، ويحدد مجلس الإدارة اختصاصاته ومكافاته (دليل الحوكمة، بيت التمويل الكويتي، ٢٠١٣)، ويسميه البعض الرئيس التنفيذي "Chief Executive Officer" أو المدير التنفيذي الأول لأنه الرئيس المباشر للمديرين التنفيذيين بالإدارة العليا للشركة. ويعتبر الرئيس التنفيذي والمديرين التنفيذيين بالإدارة العليا للشركة هم المسئول الأساسي عن اتخاذ القرارات الإدارية التنفيذية بالشركة، وترتبط مشاكل الوكالة وظاهرة التحصين الإداري بهذه الفئة الإدارية بشكل أساسي.

التحصين الإداري "Managerial Entrenchment" ظاهرة يمكن فهمها على أنها قوة إدارية يكتسبها المديرين التنفيذيين لتقليص أو مصادرة نفوذ أصحاب الثروة (FLorackis and Ozkan, 2009). فهو شكل من أشكال صراع الوكالة بين المديرين والمساهمين، في مواجهة آليات الحوكمة والرقابة غير الفعالة، فقد يتابع المديرون مصالحهم على حساب المساهمين ويسعون إلى تحقيق الأهداف الشخصية للحفاظ على وظائفهم وتجنب مراقبة أصحاب المصلحة بدلاً من تحقيق أهداف الشركة (Kumar and Zattoni, 2016). وللتحصين الإداري والحوكمة الضعيفة عواقب سلبية على الأداء التشغيلي والمالي، فقد أظهرت الدراسات أن المديرين المتحصنين يميلون إلى اختيار السياسات الاستثمارية والمالية التي ليست في مصلحة مختلف أصحاب المصلحة في الشركات (عيفي، ٢٠١٧). فالتحصين الإداري هو المدى الذي يُمكن معه للمديرين عدم الالتزام بإجراءات وقواعد العمل وآليات الرقابة بما يحد من فعاليتها، إضافة إلى قيام بعض المديرين بتحصين أنفسهم ضد الضغوط التي يُمكن أن تُمارس عليهم من خلال آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية (أبو سالم وعلوان، ٢٠١٨).

وبالتالي فإن التحصين الإداري يُعد أحد المسببات الأساسية لزيادة مشاكل الوكالة، حيث يترتب عليه غالباً زيادة سلطة وقوة ونفوذ المديرين مقارنة بأصحاب المصالح الآخرين في الشركة (Rodrigues and Antonio, 2011)، وهو ما ينتج عنه سيطرة الإدارة وتحكمها في اتخاذ القرارات بالشكل الذي يترتب عليه استغلال موارد الشركة في تحقيق منافعهم الخاصة على حساب الملاك وأصحاب المصالح الآخرين (عبد المنعم، ٢٠٢١)، فالتحصين الإداري غالباً ما يجعل المديرين يميلون إلى أن يكونوا أقل طموحاً ويتجنبون اتخاذ القرارات الصعبة أو القيام باستثمارات محفوفة بالمخاطر العالية (Bangmek, 2020).

وجدير بالذكر إنه عندما تساهم الإدارة في زيادة الأداء وتحسين قيمة الشركة، فإنها سوف تمتلك قوة وسيطرة عن أصحاب المصالح الآخرين، وتعتبر تلك القوة ناتجة عن ميزة شرعية، حيث إنها تنبع من اعتراف الشركة وأصحاب المصالح بقدرات وكفاءات إدارتها. برغم ذلك، فإن استراتيجيات التحصين تسمح للمديرين بتزايد قوتهم وسيطرتهم عن أصحاب المصالح الآخرين بغض النظر عن كفاءة أدائهم ومساهماتهم في تحسين قيمة الشركة، ففي بعض الأحيان، يحصل المديرون على الكثير من المنافع يفوق ما يساهمون به في أداء وقيمة الشركة، وبالتالي فإن التحصين الإداري يمكن رؤيته بأنه ينجم عن مصدر غير شرعي للقوة (عيفي، ٢٠١٧ Rodrigues and Antonio, 2011)، ويوضح الشكل رقم (١/٤) التالي تلك الفكرة.

شكل (١/٤) أداء الشركة وقوة المديرين



المصدر: Rodrigues and Antonio, 2011

وكما يتضح في الشكل السابق، إذا كانت الزيادة في قوة وسيطرة المديرين ناتجة عن زيادة أداء وقيمة الشركة، فإن ذلك يعني قدرتها على زيادة الثروة للمساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق النفع أيضًا لجميع الأطراف، وبالتالي فإن تلك القوة تُرى بأنها تميز إداري. وعلى النقيض من ذلك، فإنه إذا لم تكن الزيادة في قوة وسيطرة المديرين مصحوبة بقدرتهم على زيادة الثروة، فإن تلك القوة تعتبر قوة غير شرعية، لأن المديرين لا يقومون بما يجب عمله (عفيفي، ٢٠١٧)، بل إنهم يسعون إلى تحقيق مصالحهم على حساب ثروة أصحاب المصالح الآخرين، وعندما يضطر أصحاب المصالح لقبول قرارات وتصرفات الإدارة في هذه الحالة، فهذا يعني أن هناك تحصين إداري (Rodrigues and Antonio, 2011)

ويقوم التحصين الإداري على فرضية أساسية هي: أنه عادة يسعى المديرين لإيجاد طرق أو أساليب مختلفة بما في ذلك امتلاك عدد من أسهم الشركة من أجل حماية مصالحهم الخاصة، وضمان زيادة قوتهم وسيطرتهم بما يوفر لهم سلطة كافية للتحكم في الشركة، كما يسعون إلى زيادة سيطرتهم بما يحقق لهم الأمان الداخلي والاحتفاظ بمناصبهم، كما يحاولون دائمًا إشعار المساهمين بأنهم لا يمكن الاستغناء عنهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء المديرين المتحصنون يحاولون دائمًا البحث عن طرق لإضعاف الآليات الرقابية لتجنب المساءلة من قبل الأطراف الداخلية أو الخارجية (Noviyanti and Agustina, 2021)، ومعنى ذلك أن التحصين الإداري يُعد أحد المسببات الأساسية لزيادة المشاكل الناجمة عن الوكالة.

وبالطبع، فإن تحصين المديرين لا يتم بصورة رسمية ولا يتم الاعتراف به رسميًا، ولكن يتم بنائه ضمن شبكة من العلاقات غير الرسمية التي يسيطر عليها المديرين أو ما يعرف ببناء الإمبراطورية الإدارية، حيث يسمح لهم التحصين بزيادة قوتهم تجاه أصحاب المصلحة بشكل غير شرعي، ومع ذلك، هناك اتجاه آخر محدود يرى أن التحصين الإداري يمكن أن يكون مفيدًا إذا ساهم في خلق القيمة وتطوير الشركة ككل (Rodrigues and Antonio, 2011)، حيث يُمكن أن يتم الاستفادة منه عن طريق السعي نحو المزيد من تقارب المصالح فيما بين المساهمين والإدارة، وذلك مع الاهتمام المتزايد بالآليات الحوكمة والرقابة ونظم المكافآت المرتبطة بالقياس الموضوعي للأداء (Kumar and Zattoni, 2016)، فلا يُمكن النظر دائمًا إلى التحصين الإداري كدليل على عدم كفاءة الإدارة، فقد يترتب عليه تجنب الخسائر أو إضافة قيمة للشركة، بالإضافة إلى الحفاظ على

علاقات الشركة مع الآخرين بما يضمن بقاء الشركة ونموها، كما يُمكن أن يستفيد المديرون من التحصين الإداري في الحفاظ على مناصبهم نتيجة تحقيق المزيد من الربحية للمساهمين (عيفي، ٢٠١٧).

كما أوضحت دراسة (عرفات، ٢٠٢٢، ص ٤٣٢) أن استراتيجية التحصين الإداري تمر بالثلاثة مراحل التالية والتي يحاول المديرين خلالها تحييد القيود المفروضة عليهم من قبل الأطراف الأخرى:

المرحلة الأولى: تثمين المديرين The Mangers Valorization

يبدل المديرون خلال هذه المرحلة قصارى جهدهم لإظهار كفاءتهم الإدارية من أجل كسب ثقة المساهمين حيث يخضع المديرين خلال هذه المرحلة إلى مستوي عال من الرقابة ومن ثم يسعون دائماً إلى تحسين أداء المشروع واتخاذ قرارات استثمارية مربحة تزيد من ثروات المساهمين. وفي هذه المرحلة يقوم المديرون بتكوين رأس مالهم في شكل سمعة جيدة ما يساعدهم في البدء في تحييد آليات الرقابة المختلفة.

المرحلة الثانية: تخفيض الرقابة The Control Reduction

بعد تثمين دور المديرين من قبل باقي أصحاب المصالح وخاصة المساهمين وبعد تأكيد المديرون من قيمتهم ومدى أهميتهم عند المساهمين، يبدأ المديرون في تخفيض فعالية الآليات الرقابية المختلفة بتغيير هياكل الرقابة كهيكل مجلس الإدارة من خلال ترشيح أعضاء داخليين أو الاعتماد على وجودهم في المستويات الإدارية العليا من الشركة.

المرحلة الثالثة: استخدام القوة Power Usage

يعلم المديرون في هذه المرحلة أن تكلفة استبدالهم أصبحت باهظة جداً بالنسبة للملاك، وأن تكلفة إعادة التنظيم الناتجة عن استبدالهم ستكون مرتفعة جداً، لذلك يتمتع المديرون في هذه المرحلة بقدرة عالية على اتخاذ قرارات والدخول في استثمارات محددة ال تعظم بالضرورة من ثروة الملاك وإنما تزيد من منافعهم الشخصية.

٢/٣/٣ آليات التحصين الإداري:

تتعدد وسائل وآليات التحصين الإداري التي يمكن أن يستخدمها المديرون للحفاظ على سلطتهم أو زيادتها، ومن أهم هذه الآليات ما يلي:

١. ازدواجية دور الرئيس التنفيذي:

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة اختيار الرئيس التنفيذي (العضو المنتدب) وانتدابه ليقوم بالإدارة التنفيذية الفعلية للشركة، كما يقوم المجلس بالإشراف والرقابة على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها (دليل الحوكمة- بيت التمويل الكويتي، ٢٠١٣).

وتعني ازدواجية دور الرئيس التنفيذي "CED Duality" الحالة التي يجمع فيها الرئيس التنفيذي بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (العضو المنتدب)، ووفقاً لنظرية الوكالة، فإن وجود ازدواجية لدور الرئيس التنفيذي تُعد إشارة إلى غياب الفصل بين اتخاذ القرارات وتقييم (والرقابة على) نتائج القرارات، الأمر الذي يقيد من استقلالية مجلس الإدارة ويقلل من قدرته على أداء الدور المنوط به بشأن الإشراف والرقابة على تصرفات وقرارات الإدارة التنفيذية (أبو سالم وعلوان، ٢٠١٨)، مما يؤثر سلباً على عملية الإشراف والرقابة، ويجعل تقييم أداء الإدارة التنفيذية يتصف بعدم الموضوعية، إضافة إلى زيادة مشاكل الوكالة والسلوك الانتهازي للإدارة التنفيذية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الوكالة (Florackis and Ozkan, 2009)، وأكد على هذا المعنى Solikhah and Jariyah (2020) حيث أشارا إلى أنه من المرجح أن تتسبب ازدواجية دور الرئيس التنفيذي في مجلس الإدارة إلى تعارض في الوظائف ومن ثم تضارب في المصالح مما يؤدي إلى تحيز وعدم موضوعية دور رئيس مجلس الإدارة.

فتقلد الرئيس التنفيذي لمنصب رئيس مجلس الإدارة يجعله قادراً على التحكم في جدول أعمال المجلس، والتأثير في معظم قراراته بالشكل الذي يتوافق مع مصالح الإدارة التنفيذية للشركة، فضلاً عن تدخله بشكل كبير في عملية عزل وتعيين أعضاء المجلس، ومحاولة الاحتفاظ بمنصبه لأطول فترة ممكنة. ومن ثم، فإن دمج تلك الأدوار والمسئوليات في يد شخص واحد يعد تركيزاً للسلطة ويترتب عليه غالباً عدم فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة (Kaur and Singh, 2018)، كما أنه يزيد من احتمالات حدوث صراع الوكالة نتيجة سعي الإدارة التنفيذية للشركة لتحقيق مصالحها الذاتية بشكل انتهازي على حساب مصالح الأطراف الأخرى ذات المصلحة في الشركة (أبو سالم وعلوان، ٢٠١٨؛ Ehikioya et al., 2021).

وجدير بالذكر أن دليل الحوكمة لم يمنع نهائياً ازدواجية دور الرئيس التنفيذي، ولكنه أشار إلى عدم تفضيل ازدواجية الدور على النحو التالي: " يتولى مجلس الإدارة انتخاب رئيس المجلس وتعيين العضو المنتدب (الرئيس التنفيذي)، ولا يفضل الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. وفي حال عدم إمكان ذلك يجب الإفصاح عن أسباب ذلك في التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للشركة. وفي هذه الحالة وطبقاً لأفضل الممارسات الدولية يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة مستقل يرأس الاجتماعات التي تناقش أداء الإدارة التنفيذية" (دليل الحوكمة بيت التمويل الكويتي، ٢٠١٣).

٢. فترة بقاء الرئيس التنفيذي في منصبه:

تُعد فترة بقاء الرئيس التنفيذي في منصبه "CEO Tenure" الركن الأكثر أهمية في عملية وضع إطار التحصين الإداري (عبدالرحيم، ٢٠١٩)، وقد اختبر عدد من الدراسات العلاقة بين فترة بقاء الرئيس التنفيذي في منصبه ومستوى التحصين الإداري، ووجد أن هناك ارتباط إيجابي بينهما (Beyer et al., 2012; Zheng, 2010). حيث إن طول فترة بقاء الرئيس التنفيذي في منصبه سوف يساعده على إقامة المزيد من العلاقات داخل وخارج الشركة (Limbach et al., 2016). وطبقاً لنظرية الوكالة فإنه كلما طال مدة بقاء الرئيس التنفيذي في منصبه، يكون لديه الوقت الكافي لبناء إمراطورية إدارية وتجميع للقوى، ومحاولة السيطرة أكثر على مجلس الإدارة

وإضعاف آليات الرقابة الداخلية الأخرى، وبالتالي من المحتمل أن يتجه نحو تحقيق مصلحته الخاصة ولو على حساب مصالح المساهمين (Chen et al., 2012).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن طول فترة بقاء الرئيس التنفيذي في منصبه تجعله قادرًا على الاستحواذ على المعلومات وأكثر دراية بواقع أداء الشركة وأكثر سيطرة عليها، كما أن الرئيس التنفيذي الذي يشغل منصبه لفترة طويلة قد يتمكن من التأثير على تشكيل مجلس الإدارة، وذلك من خلال تعيين مديرين جدد يدينون له بالولاء (Limbach et al., 2016)، عيفي، ٢٠١٧؛ عبدالرحيم، ٢٠١٩؛ محمد، ٢٠٢٠).

٣. الملكية الإدارية:

الملكية الإدارية "Managerial Ownership" هي حصة الإدارة في حقوق ملكية الشركة، وتحسب بنسبة عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة إلى عدد الأسهم المصدرة، وعادة ما يتم استخدام الملكية الإدارية لتخفيف مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين (Shuto and Takada, 2010).

وتُعد الملكية الإدارية أحد الوسائل التي يلجأ إليها المديرون لتحسين أنفسهم (Beyer et al., 2012)، وأكد على هذا (Shuto and Takada, 2010; Kumar and Zattoni, 2016) حيث وجدوا أن هناك علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية ومستوى التحصين الإداري.

وتشير الدراسات إلى أن مستويات الملكية الإدارية تعكس مشكلتين للوكالة بين المديرين والمساهمين؛ هما تأثير تقارب المصالح وتأثير تحصين الإدارة؛ فتأثير تقارب المصالح هو توقع نظري بأن المديرين ذوي الأسهم الأكبر لديهم حوافز أقوى للعمل بما يتماشى مع مصالح المساهمين الخارجيين، أما تأثير تحصين الإدارة فيرتبط بمشكلة الوكالة المتمثلة في أن المديرين ذوي الأسهم الأكبر لديهم سيطرة أكبر على الشركات، وبالتالي، فإنهم يمتلكون مجالاً أكبر للعمل في مصالحهم الخاصة (Shuto and Takada, 2010).

وبالتالي فإن الملكية الإدارية لها تأثيران متعارضان على تصرفات المديرين. ويرى (Mandaci and Gumus, 2010; Kumar and Zattoni, 2016) أنه طبقاً لفرضية تقارب المصالح، فإن الملكية الإدارية الأكبر يترتب عليها حرص المديرين على تحسين أداء وقيمة الشركة بما يحقق الموائمة بين مصالحهم ومصالح المساهمين، بسبب المنافع التي يحققها المديرون نتيجة القرارات الصحيحة التي يتخذونها، بالإضافة إلى تحملهم للمخاطر في حالة وجود خسائر ناتجة عن قراراتهم الخاطئة (Nugraha, 2021).

وفي هذا الشأن، أشارت مجموعة من الدراسات (Barnhart and Rosenstein 1998; Mandaci and Gumus, 2010; Kumar and Zattoni, 2016) إلى أن آليات الحوكمة لا تلغي إمكانية تحصين المديرين لأنها تصبح مكلفة ويصعب على مجالس الإدارة والمساهمين إزالتها، مما يجعل من الصعب على مجالس الإدارة انتزاع السيطرة من المديرين التنفيذيين الذي خدموا لفترة طويلة، ويمكن اعتبار الملكية الإدارية أحد الآليات التي تساعد على تقارب مصالح المديرين والمساهمين، مما قد يخفف من مشاكل الوكالة، بالإضافة إلى أن المديرين الذين لديهم ملكية عالية

يركزون أكثر على تحسين أداء وقيمة الشركة في الأجل الطويل، لأن ذلك يحقق لهم منافع في اتجاهين؛ الأول: ما يعود عليهم من نفع نتيجة لتزايد قيمة الشركة والأرباح الموزعة التي يكون لهم نصيب فيها، والثاني: زيادة ثقة المساهمين ومجلس الإدارة في كفاءتهم وبالتالي الحفاظ على مراكزهم وسلطتهم.

٤. استقلال مجلس الإدارة:

مراعاة لاستقلال مجلس الإدارة "Board Independence"، فإن دليل الحوكمة وضع آلية تشكيل المجلس على النحو التالي: " يتم تشكيل مجلس الإدارة من عدد مناسب من الأعضاء على نحو يمكنه من الاضطلاع بوظائفه وواجباته وبما في ذلك تشكيل لجانته. كما يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس وللشركة. وطبقاً لأفضل الممارسات الدولية يتم مراعاة مزيج أعضاء المجلس دون التحيز لجنس أو عقيدة. وفي جميع الأحوال يتعين عند اختيار الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين مراعاة أن يكون العضو قادراً على تخصيص الوقت والاهتمام الكافي للشركة وألا يكون هناك تعارضاً مع مصالح أخرى له" (دليل الحوكمة بيت التمويل الكويتي، ٢٠١٣). وقد حدد (بيت التمويل الكويتي، ٢٠١٣) ثلاثة أنواع من أعضاء مجلس الإدارة هي:

أ. عضو مجلس الإدارة التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي يشغل منصباً تنفيذياً في الشركة.

ب. عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يشغل منصباً تنفيذياً في الشركة ولا يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً منها بخلاف ما يتقاضاه عن عضويته بمجلس الإدارة، ولا يجوز له أن يقدم أي استشارات أو خدمات مدفوعة الأجر سواء للشركة أو شركاتها التابعة أو الأطراف المرتبطة بها.

ج. عضو مجلس الإدارة المستقل: هو عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة وغير مساهم بالشركة ويتم تعيينه كعضو من ذوي الخبرة، تنحصر علاقته بالشركة في عضويته بمجلس إدارتها. وهذا العضو لا يمثل المالك وليس له تعاملات جوهرية مع الشركة ولا يتقاضى منها أجراً أو عمولات أو أتعاب باستثناء ما يتقاضاه مقابل عضويته بمجلس الإدارة. وليس له مصلحة خاصة بالشركة، كما لا تربطه صلة نسب أو قرابة بأي من مساهميها، أو أعضاء مجلس إدارتها، أو قياداتها التنفيذية حتى الدرجة الثانية. وهو أيضاً ليس من كبار العاملين بالشركة أو مستشاريها أو مراقبي حساباتها خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه في المجلس، كما يجب ألا تتجاوز مدة عضويته كمستقل بالمجلس ست سنوات متتالية كحد أقصى وإلا أصبح عضواً غير مستقل.

كلما ارتفع عدد ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين بالمجلس كلما ازداد استقلاله عن الإدارة التنفيذية ومن ثم فعاليته في فرض رقابة فعالة على أداء المديرين بالإدارة التنفيذية. فوجود عضو تنفيذي في مجلس الإدارة يعني مشاركة هذا العضو في صنع القرار وتنفيذه والرقابة على عملية التنفيذ ما يضعف كثيراً من فعالية المجلس في فرض رقابة فعالة على الإدارة التنفيذية، وتتفاقم هذه المشكلة مع

ارتفاع نسبة المديرين التنفيذيين بالمجلس (انخفاض مستوي استقلالية المجلس) (عرفات، ٢٠٢٢، ص ٤٣٥).

ومع ارتفاع عدد ونسبة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وانخفاض مستوي استقلال المجلس يزيد مستوي التحصين الإداري لهؤلاء المديرين، حيث تزيد قدرة المديرين المحصنين علي:

أ. الضغط على المجلس من أجل اتخاذ قرارات تساعد في تحقيق منافع الشخصية، ومن ثم تحصين هذه القرارات ضد أي تدخل محتمل من الآليات الرقابية الأخرى.

ب. تحديد آليات الرقابة المختلفة والعمل على إضعاف فعاليتها في فرض رقابة فعالة علي أداء هؤلاء المديرين المحصنين بالإدارة التنفيذية للشركة.

ويعد استقلال مجلس الإدارة أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، حيث أصبح ينظر إلى الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين في مجالس الإدارة باعتبارهم عنصراً رئيسياً من عناصر الرقابة الداخلية، ومؤشراً مهماً من مؤشرات جودة تطبيق الحوكمة (أبو سالم وعلوان، ٢٠١٨).

ويعتمد المساهمين على مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على أنشطة وتصرفات المديرين، من أجل التحقق من أن المديرين يعملون لصالح المساهمين، لذلك فمن الضروري الاهتمام بزيادة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة لتعزيز الجانب الرقابي على المديرين التنفيذيين، وطبقاً لنظرية الوكالة، فإن وجود الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة سيجتنب عليه الحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وبالتالي انخفاض تكاليف الوكالة، كما أنه يساعد على تسوية الخلافات الداخلية وتحسين العلاقات بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، مما يحسن من أداء وقيمة الشركة (Salehi, et al., 2020)، وبالتالي يمكن القول إن وجود عدد كافي من الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة، يترتب عليه غالباً الحد من ممارسات التحصين الإداري.

٥. الرافعة المالية (المديونية):

تمثل الرافعة المالية مقياساً لنسبة دين الشركة إلي حقوق الملكية، ويمكن للشركة ذات الرافعة المالية المثلي أن تتمتع بمزايا عديدة مثل تعظيم العوائد مع استخدام حقوق ملكية أقل للمساهمين، بالإضافة إلي تحقيق مزايا ضريبية حيث أن مصروفات فوائد الديون المعفاة من الضرائب، ومع ذلك فإن الشركة ذات المديونية العالية تتعرض أيضاً لخطر الإفلاس والإعسار في حالة عدم سداد الديون (Ji et al., 2018).

ويعتبر التمويل عن طريق الديون والتي تعبر عنها الرافعة المالية أحد آليات التحصين الإداري، حيث أوضح (Jensen, 1986) أن التمويل بالديون من الأمور التي تقلل من مشاكل الوكالة المرتبطة بالتدفقات النقدية الحرة، حيث أن الاعتماد علي الديون يفرض علي الشركة التزامات معينة يلزم الوفاء بها وإلا تعرضت الشركة للإفلاس، وبالتالي عدم القدرة علي الدخول في استثمارات غير مجدية مما يقلل من التكاليف الخاصة بالوكالة، أي أنه يمكن القول أنه كلما ارتفعت نسبة الدين تتخفف فرصة التحصين الإداري، وذلك بناءً علي أنه مع ارتفاع نسبة المديونية تزداد اشتراطات وتعهدات المديونية وبالتالي فرض المزيد من إجراءات الرقابة علي الشركة (أبو سالم وعلوان،

٢٠١٨). وقد أثبتت دراسة (Martins, 2019) أن المديرين الراغبين في زيادة مستوى التحسين الإداري يفضلون دائما الاعتماد على مستويات منخفضة من الديون بهدف الحد من الضغوط الرقابية التي يمكن أن تفرض عليهم من قبل الجهات الدائنة للشركة (عرفات، ٢٠٢٢، ص ٤٣٩).

٤/٣ أثر آليات التحسين الإداري على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات:

تتبع أهمية المراجعة الخارجية من أهميتها لأطراف عملية المراجعة، حيث أن تحقيق جودة المراجعة يعود بالنفع على كل من الشركة التي يتم مراجعتها، وعلى المراجع الذي يقوم بالمراجعة، وعلى المستفيدين من عملية المراجعة وهم مستخدمي القوائم المالية (مشابط، ٢٠٢٠). كما تعتبر المراجعة الخارجية من أهم الآليات الرقابية الخارجية التي تساعد في ضبط أداء الإدارة والتحقق من جودة التقارير المالية التي تقدمها للإدارة. وقد تأتي إستراتيجيات التحسين الإداري كنوع من رد الفعل من قبل المديرين لضعف الآليات الرقابة المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية.

ومع سعي المديرين المحصنون الى تحقيق مصالحهم الذاتية والتي لا تعظم من قيمة المساهمين يحاول هؤلاء المديرين إخفاء أثار تحركاتهم من خلال إدارة معلومات التقرير المالي بالانخراط في ممارسات إدارة الأرباح بل وأحيانا بالتلاعب غير القانوني بالأرباح، ومع إدراك المديرين إلى خطورة اكتشاف هذه الممارسات وعواقبها الوخيمة التي قد تصل إلى المسائلة القانونية، ومع التسليم بأن المراجع هو أجدر من يستطيع اكتشاف هذه الممارسات سيسعى هؤلاء المديرين إلى الضغط في اتجاه اختيار مراقب حسابات أقل جودة لا يستطيع اكتشاف ممارساتهم الانتهازية (عرفات، ٢٠٢٢). وقد اهتمت العديد من الدراسات باختبار أثار آليات التحسين الإداري على جودة عملية المراجعة. فقد أثبتت دراسة (Gajevszky, 2015) من خلال تحليل بيانات ٦١ شركة رومانية مقيدة ببورصة بوخاريسست خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ إلى وجود علاقة عكسية بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول وجودة المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة. وهذا ما توصلت إليه دراسة (Eldyasty and Elamer, 2021) في مصر؛ حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول واختيار مراجعين ينتمون ل Big 4.

واختبرت دراسة (Nazaridavaji and Khoramabad, 2021) العلاقة بين آليات التحسين الإداري (ازدواجية دور الرئيس التنفيذي، والخبرة المالية للرئيس التنفيذي، واستقلال مجلس الإدارة، والملكية الإدارية، وفترة بقاء الرئيس التنفيذي في منصبه، ومقدار جهد مجلس الإدارة) ومخرجات المراجعة (جودة قرار اختيار مراقب الحسابات مقاسة بنوع مراقب الحسابات، ونوع رأي مراقب الحسابات، وأتعاب المراجعة، وتوقيت إصدار تقرير المراجعة) في إيران، وقد توصلت الدراسة بتحليل بيانات عينة قوامها ١٢٨ شركة إيرانية مقيدة ببورصة طهران خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ إلى وجود علاقة عكسية بين آليات التحسين الإداري المختلفة وجودة المراجعة، وكذلك وجود ارتباط طردي بين مستوى التحسين الإداري وتأخر تقرير المراجعة.

كما أثبتت دراسة (قنديل، ٢٠٢٢) بالاعتماد على بيانات ١٠٥ شركة مصرية غير مالية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ وجود أثر إيجابي لكل من استقلال مجلس الإدارة وازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول على جودة المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة (Big 4 أم لا)، كما أثبتت النتائج أن تأثير استقلال مجلس الإدارة وازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول تختلف باختلاف نسبة الملكية الإدارية.

ويتضح للباحث مما سبق اختلاف نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير آليات التحصين الإداري على جودة المراجعة، وندرة الدراسات السابقة التي تناولت أثر آليات التحصين الإداري على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في البيئة الكويتية، وبالتالي يحاول الباحث اختبار آثار آليات التحصين الإداري وهي ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول، فترة بقاء المدير التنفيذي، ومستوى استقلال مجلس الإدارة، والملكية الإدارية، والرافعة المالية، وبين جودة المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية، لذلك يمكن صياغة الفرض الرئيسي للدراسة كالتالي:

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات التحصين الإداري على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الأعمال الكويتية.

١/٤/٣ أثر ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات:

على مستوى الدول المتقدمة فإن منظمي أسواق المال والهيئات المهنية في عديد من هذه الدول فرضت - إلزاماً - على الشركات ضرورة الفصل بين منصب رئيس المجلس والمدير التنفيذي وذلك لضمان جودة حوكمة الشركات، وأصبح ذلك من الاتجاهات التي سارت عليها عديد من دول العالم منذ عام ٢٠٠٨م بعد حالات الانهيار التي أصابت عديد من الشركات الكبرى. وبعدها أصبح من ممارسات حوكمة الشركات السيئة الجمع بين المنصبين، لما يترتب عليه من نقص الشفافية، وعدم فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة (Lin and Liu, 2010).

وقد تعددت الدراسات التي تناولت المشكلات المترتبة على شغل رئيس مجلس الإدارة مناصب تنفيذية داخل الشركة، سواء على عملية اختيار المراجع أو جودة المراجعة. فمن حيث تأثير تولي رئيس المجلس مناصب تنفيذية على جودة المراجعة، فهناك دراسات خلصت إلى أن ازدواجية مهام الرئيس التنفيذي له أثر سلبي في جودة المراجعة، لكنه تأثير غير معنوي (Abdullah et al., 2008; Iskander et al., 2017).

كما تناولت دراسة (Lin and Liu, 2010) ازدواجية مهام المدير التنفيذي وتغيير المراجع في الشركات الصينية، سواء بالتحويل إلى إحدى منشآت المراجعة الكبرى، أو بالتحويل إلى إحدى منشآت المراجعة الأخرى. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجمع بين المنصبين من المرجح أن يدفع الشركات للتحويل إلى منشآت المراجعة الأخرى بدلاً من (Big 4). أيضاً أكدت دراسة (Karim et al., 2012) إلى أن تولي رئيس مجلس الإدارة منصب الرئيس التنفيذي يؤثر سلباً في جودة المراجعة - اختيار المراجع - في الشركات البنغلادشية. وهذا ما أكدته دراسة (Wong, 2018).

وعلى النقيض من ذلك هناك دراسات خلصت إلى الأثر الإيجابي لازدواجية مهام المدير التنفيذي على جودة المراجعة، فمثلاً دراسة (Soliman and Abdel Salam, 2012) أكدت أن الجمع بين المنصبين في الشركات المصرية الأكثر تداولاً في البورصة المصرية، يؤثر تأثيراً إيجابياً وقوياً في جودة المراجعة، كما أكدت دراسة (Makani et al., 2012) أن ازدواجية مهام المدير التنفيذي في الشركات التونسية له آثاره الإيجابية في اختيار منشآت مراجعة ذات جودة عالية، وقد توصلت دراستنا (Velnampy et al., 2014; Gajevszky, 2014) أيضاً إلى النتيجة نفسها في سوق بوخارست للأوراق المالية وبورصة كولومبيا للأوراق المالية على التوالي. وخلصت دراسة (Rabahgana and Lajmikrichen, 2013) إلى عدم وجود علاقة بين الجمع بين

ازدواجية مهام المدير التنفيذي وجودة المراجعة بالشركات البلجيكية المسجلة في سوق الأوراق المالية. وهذا ما أكدته دراسات (Johl et al., 2016; Wong et al., 2015). كما أثبتت دراسة (قنديل، ٢٠٢٢) بالاعتماد على بيانات ١٠٥ شركة مصرية غير مالية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ وجود أثر إيجابي لازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول على جودة المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة. ومع اختلاف نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر ازدواجية دور المدير التنفيذي على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات وندرة هذه الدراسات في بيئة الأعمال العربية لاسيما بيئة الأعمال الكويتية فإن الباحث يختبر هذه العلاقة في بيئة الأعمال الكويتية ومن ثم يمكن صياغة الفرض البحثي الفرعي الأول كالتالي:

H1.1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لازدواجية مهام المدير التنفيذي على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الأعمال الكويتية.

٣/٤/٢ أثر فترة بقاء المدير التنفيذي على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات:

إن طول فترة بقاء المدير التنفيذي في المنصب تجعله أكثر قدرة وقوة ومعرفة على اتخاذ قرارات تتعلق بعمليات الشركة المالية والإدارية، لقدرته على الحصول على المعلومات عن العمليات المالية المؤثرة التي تقوم بها الشركة وزيادة القدرة على الرقابة عن العمليات والإجراءات، وبناء علاقات قوية مع الأعضاء والموظفين من خلال المصالح المشتركة وتحديد المكافآت والحوافز التي تعتمد على الأرباح. وقد أوضحت دراسة (Khabibah, 2020) عدم وجود علاقة بين طول فترة بقاء الرئيس التنفيذي في منصبه وحجم مكتب المراجعة، وذلك على ٧٦ شركة صناعية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. في حين توصلت دراسة (Nazaridavaji, 2021) إلى وجود علاقة بين طول فترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه وجودة المراجعة، وذلك بالتطبيق على ١٢٨ شركة إيرانية مقيدة ببورصة طهران خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧. ويتوقع الباحث وجود علاقة بين طول فترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه وجودة المراجعة؛ حيث إن فترة استمرار المدير التنفيذي لفترة طويلة يمكن أن يتراكم لديهم الخبرة بالسياسات المحاسبية، وآليات المراجعة الداخلية التي تطبقها في معرفة البيئة التي تعمل فيها الشركة، مما يساعدهم على فهم أعمال الشركة ورسم السياسات الاستثمارية والتمويلية بشكل أفضل، لقدرته في الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالعمليات الأكثر ملائمة لتقليل المخاطر المرتبطة بها وتحقيق ربحية أكثر. كما أن طول فترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه يمكن أن يزيد من تحصنه من خلال الاهتمام بإقامة علاقات مع أطراف مؤثرة كمديرين في مجلس الإدارة للمساعدة على اتخاذ قرارات في سياسات الاستثمار والتمويل التي تتخذها الشركة. ولاختبار هذه العلاقة في البيئة الكويتية قام الباحث بصياغة الفرض البحثي الفرعي الثاني كالتالي:

H1.2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة بقاء المدير التنفيذي على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الأعمال الكويتية.

٣/٤/٣ أثر مستوي استقلال مجلس الإدارة على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات:

في شركات المساهمة يتكون مجلس الإدارة من أعضاء تنفيذيين: مسئولية عن الأعمال التنفيذية بالشركات، إلى جانب عضويتهم بمجلس الإدارة لذا يطلق عليهم أعضاء من الداخل Inside

Directors. وأعضاء غير تنفيذيين: وهم الذين لا يتولون أية أعمال تنفيذية داخل الشركة، لذا يطلق عليهم أعضاء من الخارج Outside Directors (غريب، ٢٠١٦).

وقد أظهرت دراسة (Khan et al., 2015) أن استقلال مجلس الإدارة -الأعضاء من الخارج- في الشركات البرازيلية يؤدي إلى تحسين قرارات المجلس، ويجعلها أكثر موضوعية واستقلالية خاصة فيما يتعلق باختيار منشأة المراجعة. كما أن زيادة نسبة هؤلاء الأعضاء داخل المجلس لها دورها في توجه وتحول الشركات نحو الاستعانة بمنشآت المراجعة الكبرى (Big 4) في مراجعة حسابات الشركة.

أيضاً توصلت دراسة (Matonti et al., 2016) التي أجريت على عينة من الشركات الفنلندية إلى أن وجود أعضاء مجلس إدارة من الخارج يزيد من جودة المراجعة بهذه الشركات.

وعلي النقيض من ذلك، فقد خلصت دراسة (Nnadi et al., 2017) والتي أجريت في ثلاثة أسواق لرأس المال وهي: أستراليا وهونج كونج وماليزيا، إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال مجلس الإدارة وجودة المراجعة على مستوي الدول الثلاثة. كما توصلت دراسات (Al-Najjar, 2015; Gajevszky, 2014; Beisland et al., 2015; 2018) إلى عدم وجود ارتباط بين جودة المراجعة واستقلال مجلس الإدارة في الشركات. وأيضاً توصلت دراسات (Makni et al., 2012; Salehi et al., 2018) إلى عدم وجود تأثير لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في مجلس الإدارة علي الاستعانة بمنشآت المراجعة الكبرى في الشركات التونسية. وفي المملكة السعودية توصلت دراسة (غريب، ٢٠١٦) إلى أن وجود نسبة أكبر من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ليس له تأثير في اختيار المراجع. وهذا ما أكدته دراسة (Khan et al., 2015).

وجاءت هذه النتائج مغايرة تماماً للاعتقاد بأهمية استقلالية مجلس الإدارة. فمن منظور نظرية الوكالة أن أعضاء مجلس الإدارة من الخارج والذين يعملون بوصفهم ممثلين عن المساهمين، يكون لديهم دوافع خاصة لمنع واكتشاف السلوك الانتهازي الذي يمكن أن تمارسه الإدارة، وهذه الدوافع ترجع إلى ثلاثة عوامل هي: الحفاظ علي سمعتهم وخبراتهم، الخوف من المساءلة القانونية، حماية حقوق المساهمين (عيطة، ٢٠٢٠، ص ٢٦). ولاختبار هذه العلاقة في البيئة الكويتية صاغ الباحث الفرض البحثي الفرعي الثالث كما يلي:

H1.3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى استقلال مجلس الإدارة على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الأعمال الكويتية.

٤/٤/٤ أثر الملكية الإدارية علي جودة قرار اختيار مراقب الحسابات:

الملكية الإدارية يعبر عنها بنسبة الأسهم المملوكة من جانب الإدارة العليا والإدارة التنفيذية إلى إجمالي الأسهم (Abdioglu, 2016)، ووفقاً لنظرية الوكالة فإن ملكية الأسهم من قبل المديرين تساهم في تقارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم الخارجيين، كما يؤدي إلي انخفاض تكاليف الرقابة وتحسين أداء الشركة والحد من السلوك الانتهازي للإدارة (Yang et al., 2008). بينما أشارت دراسة (Pergola and Joseph, 2011) إلي أنه طبقاً لتأثير الحصانة فإن تزايد الملكية

الإدارية يخفض من مصداقية المعلومات المحاسبية لتزايد ممارسات إدارة الأرباح وضعف آليات الرقابة علي تصرفات الإدارة.

وحيث أن الملكية الإدارية تشير إلى تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة، وكلما نمت هذه النسبة أدى ذلك إلى ارتفاع دوافع الإدارة لزيادة قيمة الشركة وتعظيم ثروة المساهمين، ما يؤدي إلى تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين وانخفاض مشاكل الوكالة. وقد تبينت الآراء فيما يتعلق بمدى تأثير الملكية الإدارية علي جودة المراجعة، فقد توصلت دراسة (Abdullah et al., 2008) إلى وجود تأثير إيجابي للملكية الإدارية لأعضاء غير التنفيذيين وسلبي للتففيذيين. وكذلك أكدت دراسة (2013 Karim et al.) وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة. وعلي النقيض من ذلك أكدت دراسة (Khan et al., 2015) أن العلاقة سلبية بين نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة وجودة المراجعة.

وقد أثبتت دراسة (Qawqzeh et al., 2020) عدم وجود علاقة بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة مقاسة بألعاب المراجعة وحجم مكتب المراجعة ومستوي التخصص الصناعي للمراجع، وذلك بالتطبيق على ٩٤ شركة أردنية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨. ولاختبار هذه العلاقة في بيئة الاعمال الكويتية يمكن صياغة الفرض البحثي الفرعي الرابع كما يلي:

H1.4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الاعمال الكويتية.

٥/٤/٤ أثر الرافعة المالية علي جودة قرار اختيار مراقب الحسابات.

أوضحت دراسة (Ozcan, 2018) وجود علاقة إيجابية بين الرافعة المالية من جهة واختيار مراجعين كبار ينتمون ل Big 4 من جهة أخرى، وذلك بالتطبيق على ٩٤ مشروع مقيد ببورصة إستانبول عام ٢٠١٧.

وعلي النقيض من ذلك، أوضحت دراسة (Niskanen et al., 2011) بالتطبيق على بيانات ٤٦٦ مشروع فنلندي مقيد خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ وجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية وحجم مكتب المراجعة. وأوضحت دراسة (Leung and Liu, 2015) وجود علاقة سلبية بين الرافعة المالية وحجم مكتب المراجعة وذلك بالتطبيق على ١١٩٥٥ مشاهدة من الشركات المقيدة ببورصة بيكين خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢. وتوصلت دراسة (Soyemi, 2020) إلى وجود علاقة عكسية بين الرفع المالي واختيار مراجعين من ال Big 4. ويمكن للباحث من أجل اختيار هذه العلاقة في بيئة الاعمال الكويتية صياغة الفرض الفرعي الخامس كما يلي:

H1.5: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الأعمال الكويتية.

٤. الدراسة التطبيقية:

١/٤ الهدف من الدراسة الميدانية.

يتمثل الهدف من الدراسة التطبيقية في دراسة أثر آليات التحسين الإداري على جودة المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية، وذلك من خلال اختبار الأهداف الفرعية التالية

١. دراسة أثر ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول على جودة المراجعة.

٢. دراسة أثر فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه على جودة المراجعة.

٣. دراسة أثر ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول على جودة المراجعة.

٤. دراسة أثر الملكية الإدارية على جودة المراجعة.

٥. دراسة أثر الرافعة المالية على جودة المراجعة.

٢/٤ مجتمع وعينة وفترة الدراسة التطبيقية:

١/٢/٤ - مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة التطبيقية من جميع الشركات المساهمة الكويتية المدرجة ببورصة الأوراق المالية الكويتية فيما عدا قطاعي (البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك) وذلك خلال الفترة من (٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢) وقد بلغت عدد الشركات المتداولة في البورصة لعام ٢٠٢٢ عدد ١٥٥ شركة منهم عدد ٥٧ شركة تنتمي لقطاعات (البنوك بعدد ٩ شركات، والخدمات المالية بعدد ٤٠ شركة، والتأمين بعدد ٨ شركات) وبالتالي يتكون مجتمع الدراسة من ٩٨ شركة (التقرير السنوي للبورصة الكويتية، ٢٠٢٢).

٢/٢/٤ عينة الدراسة: سيتم اختيار عينة الدراسة وفقاً للاعتبارات التالية:

- أ- أن تكون مدرجة وتم تداول أسهمها ولم توقف عن التداول في البورصة خلال فترة الدراسة.
 - ب- إمكانية الحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة مثل توافر التقارير المالية للشركات على المواقع الإلكترونية للشركات أو على الموقع الإلكتروني للبورصة الكويتية.
 - ج- أن تكون القوائم المالية معدة عن السنة المالية التي تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.
 - د- توافر تشكيل مجلس الدراسة من أجل تحديد فترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه.
- وبناءً على ما سبق فقد قام الباحث باختيار عينة مكونة من ١٨ شركة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الكويت للأوراق المالية وبذلك تمثل حجم العينة (١٨ × ٣ سنوات = ٥٤ شركة) موضحة من خلال الجدول التالي.

جدول (١)

أسماء شركات العينة

م	القطاع	اسم الشركة
١	قطاع العقارات	الشركة العربية العقارية
٢		الشركة الوطنية العقارية
٣		شركة العقارات المتحدة
٤		الإنماء العقارية
٥		شركة عقار للاستثمارات العقارية
٦		شركة التمدين العقارية
٧		شركة الصالحية العقارية
٨		الشركة التجارية العقارية
٩	القطاع الصناعي	الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن
١٠		الشركة المتكاملة القابضة
١١		شركة الصناعات الوطنية
١٢		المعادن والصناعات التحويلية
١٣		الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية
١٤	قطاع الخدمات	شركة السينما الوطنية الكويتية
١٥	الاستهلاكية	إيفا للفنادق والمجتمعات
١٦	قطاع الطاقة	الخليجية للإستثمار البترولي
١٧		برقان لحفر الآبار
١٨	موارد أساسية	بوبيان للبتروكيماويات

المصدر: من إعداد الباحث.

٣/٤ متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

يوضح الجدول التالي كيفية قياس كل متغير من متغيرات الدراسة

جدول (٢)

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

المرجع	كيفية القياس	الرمز	المتغير
المتغيرات المستقلة			
(عبد المنعم، ٢٠٢١)	متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا كان المدير التنفيذي الأول (العضو المنتدب) هو نفسه رئيس مجلس الإدارة أو القيمة صفر إذا لم يكن ذلك.	CEODU AL	ازدواجية دور المدير التنفيذي
	تمثل فترة بقاء المدير التنفيذي الأول بمنصبه من بداية تعيينه حتى نهاية الفترة	CEOTE NURE	فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه

المرجع	كيفية القياس	الرمز	المتغير
	يقاس بنسبة عدد الأعضاء غير التنفيذيين إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة بالشركة.	BIND	إستقلالية مجلس الإدارة
	نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بالشركة	MOWN	الملكية الإدارية
	من خلال قسمة إجمالي الديون طويلة وقصيرة الأجل على إجمالي الأصول.	Lev	الرافعة المالية
المتغير التابع			
(الهورى، ٢٠٢٠)	معدل التغير في القيمة السوقية للشركة الناتج عن التغير في الأرباح المحاسبية لهذه الشركة، أو بمعنى آخر هو ناتج قسمة عائد الملكية على الأرباح المعلنة. وبذلك يعبر معامل استجابة الأرباح عن قدرة الأرباح على وصف التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم	AQ	معامل استجابة الأرباح
المتغيرات الرقابية			
	(صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الأصول) $\times 100$	ROA	معدل العائد على الأصول
	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	Z	حجم الشركة

٤/٣/٤ - الأساليب الإحصائية المستخدمة:

من أجل اختبار فروض الدراسة وإتمام الدراسة التطبيقية استخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وهي كما يلي:

١- أسلوب **One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test** للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات.

٢- أسلوب (Pearson Correlation Coefficient) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (Multicollinearity).

٣- أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression من أجل اختبار فروض الدراسة.

٤/٤ عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

١/٤/٤ اختبارات التحقق من صلاحية البيانات للخضوع لتحليل الانحدار المتعدد:

يتطلب استخدام نموذج الانحدار في التحليل توافر مجموعة من الافتراضات والتي بدون توافرها قد تتأثر صحة نتائج التحليل، ومن أهم هذه الافتراضات أن تتبع بيانات المتغيرات لنمط التوزيع الطبيعي وبالأخص المتغير التابع طالما توجد متغيرات مستقلة وهمية، وألا يكون هناك ارتباط ذاتي بين المتغيرات وبعضها البعض بما يؤثر في نتائج نموذج الانحدار.

وقد قام الباحث بإجراء اختبار **One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test** للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير التابع، وهو اختبار ضروري لمعرفة نوعية الاختبارات التي يمكن استخدامها، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام الاختبارات المعلمية أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام الاختبارات اللامعلمية.

ويوضح جدول (٣) التالي ملخصاً لإجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov لبيانات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية.

جدول رقم (٣)
اختبار Kolmogorov-Smirnov

Kolmogorov-Smirnov Z	Asymp. Sig. (2-tailed)	
٠.١٠٩	٠.١٥٩	جودة المراجعة (ROA)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة Sig للمتغير التابع (جودة المراجعة AQ) أكبر من ٠.٠٥ وبالتالي فإن هذه المتغير يتبع التوزيع الطبيعي وبعد ملائم لإجراء الاختبارات المعلمية، وصالحة لتطبيق نموذج الانحدار

كما قام الباحث بإيجاد علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، تم إجراء اختبار معامل ارتباط بيرسون لدراسة درجة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة، وذلك من خلال جدول (٤) التالي:

جدول رقم (٤)

الارتباط بين المتغيرات المستقلة

Z	ROA	Lev	MOWN	BIND	CEO TENURE	CEO DUAL	المتغيرات
						١	معامل الارتباط
							المعنوية
							CEODUAL

Z	ROA	Lev	MOWN	BIND	CEO TENURE	CEO DUAL	المتغيرات
					١	٠.١٨٣	معامل الارتباط
						٠.١٨٥	المعنوية
				١	٠.١٢٥-	٠.٠٢٥-	معامل الارتباط
					٠.٠٥٠	٠.٨٥٦	المعنوية
			١	٠.٢٩٩	٠.٠٠٢-	٠.٥٩٣	معامل الارتباط
				٠.٠٢٨	٠.٩٩١	٠.٠٠٠	المعنوية
		١	-	٠.١٩	٠.١١٠	٠.٣٨٠	معامل الارتباط
			٦	٠.١٥	٠.٤٢٨	٠.٠٠٥	المعنوية
	١	٠.١٠٦-	٠.٤١	٠.٣١٣	٠.١٩٨	٠.٢٤٧	معامل الارتباط
		٠.٤٤٧	٠.٠٠	٠.٠١٩	٠.١٥٢	٠.٠٧٢	المعنوية
١	٠.٠٣٠-	٠.١٦٠	٠.٣١	٠.٢٢١	٠.٢١٨	٠.٣٤٥	معامل الارتباط
	٠.٨٢٧	٠.٢٤٦	٠.٠٢	٠.١٠٨	٠.١١٤	٠.٠١١	المعنوية

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من جدول (٤) السابق عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين متغيرات نموذج الدراسة، حيث لا يوجد أي معامل ارتباط يزيد عن ٨٠% حيث يشير (Gujarati,2003) إلى أن درجة الازدواج الخطي بين متغيرات الدراسة تعتبر مقبولة إذا ما بلغ معامل الارتباط بين أي منهما ٠.٨ كحد أقصى وهو ما لم يحدث بين متغيرات هذه الدراسة.

٣/٤/٤ - اختبار فروض البحث:
١/٣/٤/٤ - اختبار الفرض الفرعي الأول:

ينص هذا الفرض على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لازدواجية دور المدير التنفيذي الأول على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".

من أجل اختبار الفرض الفرعي الأول استخدم الباحثين أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وسيقوم الباحثين باختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$AQ = \beta_0 + \beta_1 (CEODUAL) + \beta_2 (ROA) + \beta_3 (Z) + \varepsilon$$

حيث أن:

AQ تعبر عن المتغير التابع، جودة قرار اختيار مراقب الحسابات مقياس بمعامل استجابة الأرباح.

β_0 تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 β_3 تعبر عن معاملات المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.

CEODUAL: تعبر عن ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول.

ROA: تعبر عن معدل العائد على الأصول.

Z: تعبر عن حجم الشركة.

ε تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويوضح جدول (٥) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

جدول رقم (٥)
اختبار الفرض الأول

Model summary			
Model	R	R ²	Adjusted R ²
	.564 ^a	.319	.278
ANOVA			
Model	F	Sig.	
	7.790	.000 ^b	
COEFFICIENTS			
MODEL	Unstandardized	T	Sig.
	B		
Constant	.430	2.912	.005
CEODUAL	-0.125	-3.472	.001
ROA	-.199	-1.165	.249
Z	-.022	-1.165	.250

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠.٥٦٤، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين جودة قرار اختيار مراقب الحسابات وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول.

٢- قيمة معامل التحديد R² تساوي ٠.٣١٩، وهذا يعني أن ٣١.٩% من التغير في جودة قرار اختيار مراقب الحسابات يرجع إلى ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، وباقي التغير في جودة قرار اختيار مراقب الحسابات يرجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج.

٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R² تساوي ٠.٢٧٨، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة.

٤- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر إلى قيمة F المحسوبة ٧.٧٩٠ وبمستوى معنوية ٠.٠٠٠ للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير يساوي ٠.٠٠١ فيما بلغت قيمة B (-٠.١٢٥) فإن ذلك يشير إلى وجود أثر معنوي لازدواجية دور المدير التنفيذي الأول على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات، وهذا الأثر عكسي بالنظر لقيمة (B) وذلك يعني أن جودة قرار اختيار مراقب الحسابات تزداد بانخفاض ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لازدواجية دور المدير التنفيذي الأول على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".

٢/٣/٤/٤ اختبار الفرض الثاني:

ينص هذا الفرض على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".

ومن أجل اختبار هذا الفرض الفرعي الثاني استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وذلك من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$AQ = \beta_0 + \beta_1 (CEOTENURE) + \beta_2 (ROA) + \beta_3 (Z) + \varepsilon$$

حيث أن:

AQ تعبر عن المتغير التابع، جودة قرار اختيار مراقب الحسابات مقاس بمعامل استجابة الأرباح.

β_0 تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 β_3 تعبر عن معاملات المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.

CEOTENURE: تعبر عن فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه.

ROA: تعبر عن معدل العائد على الأصول.

Z: تعبر عن حجم الشركة.

ε: تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويوضح جدول (٦) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

جدول رقم (٦)

اختبار الفرض الثاني

Model summary			
Model	R	R ²	Adjusted R ²
	.488 ^a	.238	.192
ANOVA			
Model	F		Sig.
	5.203		.003 ^b
COEFFICIENTS			
MODEL	Unstandardized	T	Sig.
	B		
Constant	.592	3.962	.000
CEOTENURE	-0.015	-2.343	.023
ROA	-.320	-1.830	.073
Z	-.038	-2.053	.045

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠.٤٨٨، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين جودة قرار اختيار مراقب الحسابات وفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه.

٢- قيمة معامل التحديد R² تساوي ٠.٢٣٨، وهذا يعني أن ٢٣.٨% من التغير في جودة قرار اختيار مراقب الحسابات يرجع إلى فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه، وباقي التغير في جودة قرار اختيار مراقب الحسابات يرجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج.

٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R² تساوي ٠.١٩٢، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة.

٤- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر إلى قيمة F المحسوبة ٥.٢٠٣ وبمستوى معنوية ٠.٠٠٣ للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير يساوي ٠.٠٢٣ بينما بلغت قيمة (B) للمتغير (-٠.٠١٥) وهذا يعني أن الأثر عكسي، بمعنى أن جودة قرار اختيار مراقب

الحسابات يزداد كلما انخفضت فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه، وبالتالي فإن ذلك يشير الي رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".

٣/٣/٨/٥- اختبار الفرض الفرعي الثالث:

ينص هذا الفرض على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".

من أجل اختبار الفرض الفرعي الثالث استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وسيقوم الباحثين باختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$AQ = \beta_0 + \beta_1 (BIND) + \beta_2 (ROA) + \beta_3 (Z) + \varepsilon$$

حيث أن:

AQ تعبر عن المتغير التابع، جودة قرار اختيار مراقب الحسابات مقاس بمعامل استجابة الأرباح.

β_0 تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 β_3 تعبر عن معاملات المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.

BIND: تعبر عن استقلالية مجلس الإدارة.

ROA: تعبر عن معدل العائد على الأصول.

Z: تعبر عن حجم الشركة.

ε : تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويوضح جدول (٧) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

جدول رقم (٧)

اختبار الفرض الثالث

Model summary			
Model	R	R ²	Adjusted R ²
	.623 ^a	.389	.352
ANOVA			
Model	F		Sig.
	10.595		.000 ^b
COEFFICIENTS			
MODEL	Unstandardized	T	Sig.
	B		
Constant	.547	4.082	.000
BIND	.664	4.379	.000
ROA	.168	1.038	.014
Z	-.061	-3.592	.001

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠.٦٢٣ ، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين جودة قرار اختيار مراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة.

٢- قيمة معامل التحديد R² تساوي ٠.٣٨٩ ، وهذا يعني أن ٣٨.٩% من التغير في جودة قرار اختيار مراقب الحسابات يرجع إلى استقلالية مجلس الإدارة، وباقي التغير في جودة قرار اختيار مراقب الحسابات يرجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج.

٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R² تساوي ٠.٣٥٢ ، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة.

٤- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر إلى قيمة F المحسوبة ١٠.٥٩٥ وبمستوى معنوية ٠.٠٠٠ للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير يساوي ٠.٠٠٠ وقيمة (B) تبلغ ٠.٦٦٤ فإن ذلك يشير وجود أثر إيجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات، بمعنى أن جودة قرار اختيار مراقب الحسابات يزيد بزيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وهذا يشير إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".

٤/٣/٨/٥- اختبار الفرض الفرعي الرابع:

ينص هذا الفرض على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للملكية الإدارية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".

من أجل اختبار الفرض الفرعي الرابع استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وسيقوم الباحثين باختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$AQ = \beta_0 + \beta_1 (MOWN) + \beta_2 (ROA) + \beta_3 (Z) + \varepsilon$$

حيث أن:

AQ تعبر عن المتغير التابع، جودة قرار اختيار مراقب الحسابات مقياس بمعامل استجابة الأرباح.

β_0 تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 β_3 تعبر عن معاملات المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.

MOWN: تعبر عن نسبة الملكية الإدارية لأعضاء مجلس الإدارة.

ROA: تعبر عن معدل العائد على الأصول.

Z: تعبر عن حجم الشركة.

ε : تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويوضح جدول (٨) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

جدول رقم (٨)
اختبار الفرض الرابع

Model summary			
Model	R	R ²	Adjusted R ²
	.510 ^a	.260	.215
ANOVA			
Model	F		Sig.
	5.844		.002 ^b
COEFFICIENTS			
MODEL	Unstandardized	T	Sig.
	B		
Constant	.449	2.888	.006
MOWN	-0.812	-2.668	.010
ROA	-.133	-0.695	.490
Z	-.027	-1.386	.172

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ١- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠.٥١٠، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين جودة قرار اختيار مراقب الحسابات ونسبة الملكية الإدارية لأعضاء مجلس الإدارة.
- ٢- قيمة معامل التحديد R² تساوي ٠.٢٦٠، وهذا يعني أن ٢٦.٠% من التغير في جودة المراجعة يرجع إلى نسبة الملكية الإدارية لأعضاء مجلس الإدارة، وباقي التغير في جودة قرار اختيار مراقب الحسابات يرجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج.
- ٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R² تساوي ٠.٢١٥، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة.
- ٤- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر إلى قيمة F المحسوبة ٥.٨٤٤ وبمستوى معنوية ٠.٠٠٢ للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير يساوي ٠.٠١٠ وقيمة (B) بلغت (-٠.٨١٢) فإن ذلك يشير إلى وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية الإدارية لأعضاء مجلس الإدارة على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات بما يعني أن جودة قرار اختيار مراقب الحسابات ينخفض مع زيادة نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".

٥/٣/٨/٥ اختبار الفرض الفرعي الخامس:

ينص هذا الفرض على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".

من أجل اختبار الفرض الفرعي الخامس استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وسيقوم الباحثين باختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$AQ = \beta_0 + \beta_1 (Lev) + \beta_2 (ROA) + \beta_3 (Z) + \varepsilon$$

حيث أن:

AQ تعبر عن المتغير التابع، جودة قرار اختيار مراقب الحسابات مقاس بمعامل استجابة الأرباح.

β_0 تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 β_3 تعبر عن معاملات المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.

Lev: تعبر عن درجة الرافعة المالية.

ROA: تعبر عن معدل العائد على الأصول.

Z: تعبر عن حجم الشركة.

ε: تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويوضح جدول (٩) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

جدول رقم (٩)

اختبار الفرض الفرعي الخامس

Model summary				
Model	R	R ²	Adjusted R ²	
	.396 ^a	.157	.107	
ANOVA				
Model	F		Sig.	
	3.108		.035 ^b	
COEFFICIENTS				
MODEL	Unstandardized		T	Sig.
	B			
Constant	.578		3.672	.001
Lev	0.035		0.418	.678
ROA	0.354		1.928	.059
Z	-.047		-2.381	.021

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠.٣٩٦، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين جودة قرار اختيار مراقب الحسابات ونسبة الرافعة المالية.

٢- قيمة معامل التحديد R² تساوي ٠.١٥٧، وهذا يعني أن ١٥.٧% من التغير في جودة قرار اختيار مراقب الحسابات يرجع إلى نسبة الرافعة المالية، وباقي التغير في جودة قرار اختيار مراقب الحسابات يرجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج.

٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R² تساوي ٠.١٠٧، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة.

٤- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر إلى قيمة F المحسوبة ٣.١٠٨ وبمستوي معنوية ٠.٠٣٥ للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير يساوي ٠.٦٧٨ وقيمة (B) بلغت (٠.٤١٨) فإن ذلك يشير إلى وجود أثر إيجابي ولكن غير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة

المالية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات، وبالتالي يتم قبول فرض العدم الذي ينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرافعة المالية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".

هـ. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.

أولاً: خلاصة البحث

- ١- قبول الفرض البديل الفرعي الأول بأنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لازدواجية دور المدير التنفيذي الأول على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".
 - ٢- قبول الفرض البديل الفرعي الثاني بأنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".
 - ٣- قبول الفرض الفرعي البديل الثالث بأنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".
 - ٤- قبول الفرض الفرعي البديل الرابع بأنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية للملكية الإدارية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".
 - ٥- قبول الفرض الفرعي العدمي الخامس بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرافعة المالية على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات".
- وبناءً على ذلك يمكن للباحث رفض الفرض الرئيسي للدراسة وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات التحصين الإداري على جودة قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الأعمال الكويتية".

ثانياً: توصيات البحث:

يوصي الباحثون بما يلي:

- أ. وضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المختلفة في الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، والالتزام بالإفصاح عن هيكل الملكية، بما يسهم في تقييد السلوك الانتهازي لبعض الأطراف المسيطرة لتحقيق مصالحها على حساب الأطراف الأخرى، ومن ثم زيادة تكاليف الوكالة.
- ب. تفعيل الدور الرقابي لهيئة سوق المال الكويتي للتحقق من التزام الشركات بالإفصاح عن معلومات عن آليات التحصين الإداري ما يؤدي إلي تحسين جودة الإفصاح وما يستتبعه من انخفاض عدم تماثل المعلومات وتحسين جودة المراجعة.
- ج. ضرورة تفعيل وتعزيز الدور الرقابي لهيئة سوق المال الكويتي للتحقق من مدي التزام الشركات بآليات التحصين والخاصة بخصائص مجلس الإدارة بالشركات المسجلة بالبورصة، لما لذلك من تأثير إيجابي على مستوى جودة المراجعة.
- د. ضرورة قيام الجمعية العامة للمساهمين بشركات المساهمة الكويتية اختيار الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة بعناية، نظراً لدورهم الفعال في اتخاذ القرارات والتوصيات داخل المجلس وبالتالي تحسين جودة المراجعة.

٥. إلزام مكاتب المراجعة علي اختيار المراجعين الذين يتوافر لديهم التأهيل العلمي والعملية الكافي والمناسب مع إلزامهم بحضور ندوات ومؤتمرات لمعرفة كافة القوانين والمعايير والأساليب والإجراءات الحديثة الخاصة بالمهنة.

ثالثاً: مجالات البحوث المستقبلية:

يقترح الباحثون بعض الدراسات البحثية المستقبلية على النحو التالي:

- ١ - أثر آليات التحصين الإداري على كفاءة الاستثمار.
- ٢ - أثر آليات التحصين الإداري على تكلفة رأس المال في الشركات المساهمة الكويتية.
- ٣ - أثر آليات التحصين الإداري على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة الكويتية.
- ٤ - أثر التحصين الإداري على مكافأة مجلس الإدارة في الشركات المساهمة الكويتية.

٦. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. أبو سالم، سيد سالم محمد. (٢٠١٩). تأثير قوة المدير التنفيذي الأول على تكاليف الوكالة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس، مجلد ٢٣، العدد ٤، ص ص ٦٥-١.
٢. أبو هاروجة، مها محمد عبده، (٢٠١٣)، نموذج مقترح لآليات حوكمة الشركات لأغراض الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية ودراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا.
٣. الحناوي، السيد محمود، (٢٠١٩)، "أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ٦٦-١١٤.
٤. الشريف اقبال، أبو عجيبة عماد، (٢٠٠٩)، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية " مؤتمر العلمي السابع بعنوان تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعه الزرقاء، الأردن.
١. خليل، محمد أحمد، (٢٠١٢)، " تطوير دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات للحد من ممارسات إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال المصرية " دراسة نظرية اختبارية ، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية* ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، المجلد ٢، ص ص ٦٥-١.
٥. دليل الحوكمة، بيت التمويل الكويتي، (٢٠١٣)،
<https://www.kfh.com/dam/jcr:f89647c7-61d4-4dd1-8050-26772>
٢. سليمان، محمد مصطفى، (٢٠٠٩)، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، ط٢، الإسكندرية: الدار الجامعية.
٣. صالح، رضا إبراهيم، (٢٠١٠)، " العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية " *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد ٢، ص ص ٣٧٩-٤٣٤.
٤. عبد الرحيم، أسماء إبراهيم، (٢٠١٩)، " دراسة الأثر التفاعلي بين آليات التحصين الإداري واستقلالية مجلس الإدارة على قيمة المنشأة: دراسة اختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الإسكندرية - كلية التجارة، مج ٣، ع ٣، ص ص ٣٥٣ - ٣٩٣.

٥. عبد المنعم، ريم محمد محمود، (٢٠٢١)، العلاقة بين التحسين الإداري وجودة الأرباح: دراسة اختبارية علي الشركات المساهمة المصرية، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، ٣(٢)، ص ص ١-٧٥.
٦. عرفات، إبراهيم زكريا، (٢٠٢٢)، أثر الملكية المؤسسية علي العلاقة بين التحسين الإداري ونوع مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، المجلد الثامن، العدد الثالث عشر، ص ص ٤٢٨-٤٥٧.
٧. عفيفي، هلال عبد الفتاح، (٢٠١٧)، أثر التحسين الإداري وإدارة الأرباح على مكافأة مجلس الإدارة: دراسة اختبارية علي الشركات المساهمة المصرية، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص ص ٣٣٩-٤٤٢.
٨. علي، نهي محمد زكي محمد، (٢٠١٧)، دراسة واختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وخلق القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية من الغش، *المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر*، دور المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، خلال الفترة ٦-٧ مايو ٢٠١٧، ص ص ١١٢١-١١٦٠.
٩. عيطة، متولي السيد متولي، (٢٠٢٠)، أثر نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة علي جودة المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة في البورصة السعودية، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الإسكندرية، المجلد ٤، العدد الأول، ص ص ١-٥٣.
١٠. غريب، عادل ممدوح، (٢٠١٦)، أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية في جودة المراجعة الخارجية في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، *مجلة الإدارة العامة*، المجلد السادس والخمسون، العدد الثالث، ص ص ٤٩٥-٥٢٦.
١١. قنديل، ياسر سعيد سعد. (٢٠٢٢). الدور المعدل لهيكل الملكية في تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة: دليل من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، مجلد ٣، العدد الأول، ص ص ١٠١٩-١٠٨٤.
١٢. محمد، أحمد سليم، (٢٠١٨)، علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بجودة الأرباح: دراسة تطبيقية، *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس، السنة الثانية والعشرون، العدد الأول: الجزء الثاني، ص ص ٨٦٩-٩٠٣.
١٣. محمد، شيرين عزيز، (٢٠١٩)، مراجعة النظير وأثرها في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي ديوان الرقابة المالية الاتحادي، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٥١، العدد ٤٦، ص ص ٧٤-٨٩.

١٤. محمد، هشام سعيد إبراهيم، (٢٠٢٠)، "تأثير العلاقة بين آليات التحصين الإداري والتحفيز المحاسبي على الأداء المالي للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس - كلية التجارة، مج ٢٤، ع ٤، ص ص ١ - ٧١.

١٥. مشابط، نعمة حرب (٢٠٢٠)، "أثر جودة المراجعة الخارجية على سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الرابع.

١٦. مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٤)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، الملة العلمية التجارة والتمويل، جامعة طنطا، مجلد (١)، عدد (١)، ص ص ١-٦٥.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abdioglu, N., (2016), " Managerial Ownership and Corporate Holding: Insights from an Emerging Market", *Business and Economics Research Journal*, Vol.7, No.2, pp.29-41.
2. Abdullah, R.; Z. Ismail; & M. Smith (2018), "Audit committees' involvement and the effects of quality in the internal audit function on corporate governance", *International Journal of Auditing*, 22 (3): 429-458
3. Abu, Y., Nur, S., Binti, H., Khairil, L. and Khairi, F. (2015), "The Relationship between Audit Committee Characteristics and Earnings Management among Jordanian Listed Companies: Proposing Conceptual Framework", *Research Journal of Finance and Accounting Online*, Vol. 6 No. 18, pp. 2222–2847.
4. Alfraih, M. M. (2017). Choosing an external auditor: Does the composition of boards of directors' matter? *International Journal of Law and Management*. 59(3), 394-412.
5. Al-Hamadeen, R., Alhmoud, T., El-Nader, H., Alsharairi, M., and Almasri, F. (2021). Do boards influence audit quality? A multidimensional analysis. *Journal of Governance and Regulation*, 10(1), 125-138.

6. Al-Najjar, B. (2018). Corporate governance and audit features: SMEs evidence, *Journal of Small Business and Enterprise Development*, Vol. 25, No. 1, pp. 163-179.
7. AlQadasi, A., & Abidin, S. (2018). The effectiveness of internal corporate governance and audit quality: the role of ownership concentration–Malaysian evidence. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 18(2), 233-253.
8. Ammari, A., Bouteska, A. and Regaieg, B. (2016). CEO Entrenchment and performance: New Evidence Using Nonlinear Principal Component Analysis. Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/75529/MPRA> Paper No. 75529, posted 15 December 2016 15:58 UTC.
9. Ashtiani, Mohammad Reza, Oskou, Vahid&Takor, Reza (2016),"Audit Quality and Earning Management in Tehran Stock Exchange Listed Companies “, *International Journal of Academic Research in accounting, Finance and management Sciences*,6(1), pp142-149.
10. Australian Public policy Committee (APC) (2014)," Audit Quality in Australia1A Brief Overview of Recent Regulatory and Professional Development//Chapter 1: Defining Audit Quality, Financial Reporting Council Australian Government,
11. Bangmek, R. (2020). Dual Entrenchment and Accounting Conservatism: CEO Turnover and Family Firms. *Business Administration Journal*, 166, 82-103.
12. Barnhart, S. W., & Rosenstein, S. (1998). Board composition, managerial ownership, and firm performance: An empirical analysis. *Financial Review*, 33(4), 1-16.
13. Beisland, L. A., Mersland, R., & Strøm, R. Ø. (2015). Audit quality and corporate governance: Evidence from the microfinance industry. *International Journal of Auditing*, 19(3), 218-237.
14. Beyer, M., Czarnitzki, D., & Kraft, K. (2012). Managerial ownership, entrenchment and innovation. *Economics of Innovation and New Technology*, 21(7), 679- 699.

15. Boone, J. P., Khurana, I. K., & Raman, K. K. (2010). "Do the Big 4 and the Second-tier firms provide audits of similar quality?" *Journal of Accounting & Public Policy*, 29:330-352.
16. Cahan, S. F. et al., (2013). Damaged Auditor Reputation and Analysts' Forecast Revision Frequency. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 32 (1): 33-60.
17. Carcello, V. and Nagy, L. (2004). Client size auditor specialization and Fraudulent financial Reporting, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 19, No.5 , pp. 651-668.
18. Charreaux, G., and P. Desbrières, 1998, *Gouvernance des Entreprises: Valeur Partenariale contre Valeur Actionnariale*, *Finance Contrôle Stratégie* 1 (2): 57-88.
19. Chen, C. X., Lu, H., & Sougiannis, T. (2012). The agency problem, corporate governance, and the asymmetrical behavior of selling, general, and administrative costs. *Contemporary Accounting Research*, 29(1), 252-282.
20. DeAngelo, L. E. (1981). Auditor size and auditor quality. *Journal of Accounting and Economics* 3: 183-199.
21. Defond, M., and J. Zang. (2014). A review of archival auditing research. *Journal of Accounting and Economics* 58: 275-326.
22. Ehikioya, b. I., omankhanlen, a. E., & omodero, c. O. (2021). Investigating the impact of managerial entrenchment on corporate financial structure: evidence from Nigeria. *Asian Economic and Financial Review*, 11(7), 563-574.
23. El-Dyasty, M. M., & Elamer, A. A. (2021). The effect of auditor type on audit quality in emerging markets: evidence from Egypt. *International Journal of Accounting & Information Management*, 29(1), 43-66.
24. Florackis, C., & Ozkan, A. (2009). The Impact of Managerial Entrenchment on Agency Costs: An Empirical Investigation Using UK Panel Data. *European Financial Management*, 15(3), 497-528.

25. Gajevszky, A. (2015). Audit quality and corporate governance: evidence from the Bucharest stock exchange. *Journal of Economic and Social Development*, 1(2), 1-11.
26. He, W.& kyaw, N., (2018)," Ownership Structure and Investment Decisions of Chinese SOEs", *Research in International Business and Finance*, Vol.43, pp.48-57.
27. Husnin, A., Nawawi, A. and Salin, A. (2016)," Corporate Governance and Auditor Quality-Malaysian Evidence", **Asian Review of Accounting** Vol.24No.2, pp.202-230.
28. Irani, A. J., S. L. Tate., and L. Xu. (2015). Restatements: Do They Affect Auditor Reputation for Quality?. *Accounting Horizons* 29 (4): 829-851.
29. Iskander, Takiyah M.et al (2017)," Board of Directors and Ownership Structure: A Study on Small and Medium Enterprises (SMEs) In Malaysia", *Journal Pengurusan (Journal of Management)*, Vol. 49, pp. 25-39.
30. Jensen, M. C. and W. Meckling. (1976), *Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure*. *Journal of Financial Economics* ,3 (4): 305-360.
31. Jensen, M. C., 1986, "Agency costs of free cash flow, corporate finance, and takeovers", *American Economics Review*, 76: 323-329.
32. Ji, Sh., and David, C. M. C., and Yilei, Z., 2018 "Managerial Entrenchment and Capital Structure: The Effect of Diversification" (December 8, 2018). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3297922>.
33. Johl, S., Kaur, S., and Cooper, B., (2016),"Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from Malaysian Public Listed Firms", *Journal of Economics, Business and Management*, Vol.3, No.2, pp.239-243.
34. Karim, A., Zijl, T., and Mollah, S. (2013)," Impact of Board Ownership, CEO-Chair Duality and Foreign Equity Participation on Auditor Quality Choice of IPO Companies: Evidence form an

- Emerging Market", *International Journal of Accounting & Information Management*, Vol.21 No.2, pp.148-169.
35. Karim, W., Van, T. and Mollah, S. (2012). "Impact of board ownership, CEO-Chair duality and foreign equity participation on auditor quality choice of IPO companies: Evidence from an emerging market". ***International Journal of Accounting & Information Management***, 21(2): 148 – 169.
36. Kaur, R., & Singh, B. (2018). CEOs' characteristics and firm performance: A study of Indian firms. *Indian Journal of Corporate Governance*, 11(2), 185-200.
37. Khabibah, N. A. (2020). Relationship between Managerial Entrenchment and Audit Quality with Earnings Quality. *Jurnal Online Insan Akuntan*, 5(1).
38. Khan, A. R., Muttakin, M.B., & Siddiqui, J. (2015), "Audit Fees, Auditor Choice and Stakeholder Influence: Evidence from a Family-Firm Dominated Economy", ***The British Accounting Review***, Vol. 47 No. 3, pp.304-320.
39. Khasharmeh, H. and Joseph, N.(2017), "Does Ownership Structure Affects Audit Quality: Evidence From Bahrain?", ***Global Journal of Accounting, Economics and Finance***, Vol. 4, No.3, pp92-100.
40. Knechel, W. R., Krishnan, G. V., Pevzner, M., Shefchik, L. B., & Velury, U. K. (2013). Audit quality: Insights from the academic literature. *Auditing: A journal of practice & theory*, 32(Supplement 1), 385-421.
41. Kuang, X. (2011). Board characteristics and higher audit quality- Evidence from Chinese listed companies. ***International Conference on Management Science and Industrial Engineering*** (MSIE 2011), 348-352.
42. Kumar, P. & Zattoni, A. (2016). Ownership, managerial entrenchment, and corporate performance, *Corporate Governance: An International Review*, 21: 1-3.

43. Leung, N. W., & Cheng, M.-A. (2014). Corporate Governance Mechanisms and Auditor Choice: Evidence from China. *International Journal of Business and Management*, 9(9), 41-56.
44. Leung, N. W., & Cheng, M.-A. (2014). Corporate Governance Mechanisms and Auditor Choice: Evidence from China. *International Journal of Business and Management*, 9(9), 41-56.
45. Limbach, P., Schmid, M. & Scholz, M. (2016, April). All good things come to an end: CEO tenure and firm value. In 19th Annual Conference of the Swiss Society for Financial Market Research (SGF).
46. Lin, J., and Liu, M. (2010). "The determinants of auditor switching from the perspective of corporate governance in China". *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, 26: 117-127.
47. Lobo, G., Paugam, L., Zhang, D. and Casta, J. (2017). "The Effect of Joint Auditor Pair Composition on Audit Quality: Evidence from Impairment Tests", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 34, No. 1, 118:153.
48. Lotfi, A. (2021). The Relationship between Management Entrenchment and Audit Opinion Shopping. *Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 5(2), 79-92.
49. Low, K. Y. (2004). The Effects of Industry Specialization on Audit Risk Assessments and Audit-Planning Decisions. *The Accounting Review* 79 (1): 201- 209.
50. Lowensohn, S. et al. (2007). Auditor specialization, perceived audit quality, and audit fees in the local government audit market. *Journal of Accounting and Public Policy* 26: 705-732.
51. Makni, I., Kolsi, M.C., and Affes, H. (2012), "The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Audit Quality: Evidence from Tunisia", *IUP Journal of Corporate Governance*, Vol.11, No.3, pp.4871.

52. Mandaci, P., & Gumus, G. (2010). Ownership concentration, managerial ownership and firm performance: Evidence from Turkey. *South East European Journal of Economics and Business*, 5(1), 57-66.
53. Martins, H. C. (2019). Investor protection, managerial entrenchment, and cash holdings: Cross-country evidence. *International Finance*, 422-438.
54. Matonti, G., Tucker, J. and Tommasetti, A. (2016), "Auditor Choice in Italian Non-Listed Firms", *Managerial Auditing Journal*, Vol.3 1No .4/5, pp. 458-491.
55. Mustafa, A. S., Che-Ahmad, A., and Chandren, S. (2018). Board diversity, audit committee characteristics and audit quality: The moderating role of control-ownership wedge. *Business and Economic Horizons (BEH)*, 14 (1232-2019-858), pp. 587-614.
56. Nasrudin, W., N. Mohamed, and N. Shafe. (2017). Corporate Governance & Auditor Choice in Malaysia. *SHS Web of Conferences* 36: 00007.
57. Nazaridavaji, H., & Khoramabad, R. R. (2021). The Relationship between the Audit Outputs and Managerial Entrenchment. *Iranian Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 5(1), 99-112.
58. Niskanen, M., Karjalainen, J., & Niskanen, J. (2011). Demand for Audit Quality in Private Firms: Evidence on Ownership Effects. *International Journal of Auditing*, 15, 43-65.
59. Nnadi, M., Efobi,U.,and Oledinma,A.(2018), "Audit Quality, Family Business and Corporate Governance Mechanisms: The Case of Morocco", **Journal of Accounting in Emerging Economies**,Vol.7 No.4, pp.507-527.
60. Noviyanti, A., & Agustina, L. (2021). Factors Affecting Accounting Conservatism in Indonesia. *Accounting Analysis Journal*, 10 (2), 116-123.
61. Nugraha, N. M. (2021). The Influence of Institutional Ownership, Managerial Ownership, and Board of Commissioners on Agency

- Costs. Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT), 12(8), 1381-1387.
62. Ozcan, A. (2018). Analyzing Determinants of Auditor Choice: Evidence from Borsa Istanbul. The Journal of Accounting and Finance, 165-182.
63. Pergola, T. M.; & G.W. Joseph (2011), "Corporate Governance and Board Equity Ownership", Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 11(2): 200-213.
64. Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) (2015)"Standing Advisory Group Meeting Discussion-Audit Quality Indicators. May15-16, Audit Quality Definition Framework, and Indicators. Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), www.Pcaobus.org
65. Qawqzeh, H. K., Bshayreh, M. M., and Alharbi, A. W. (2021). Does ownership structure affect audit quality in countries characterized by a weak legal protection of the shareholders?. *Journal of Financial Reporting and Accounting* ,1-18.
66. Rabahgana, M. and Lajmikrichen, A. (2013). "Board Characteristics and External Audit Quality: Complementary or Substitute Mechanisms? The Belgium Case". International Journal of Management Sciences and Business Research, 2(3): 68-74.
67. Rodrigues, J. J. M., & António, N. J. D. S. (2011). Managers' entrenchment, power and corporate governance. Euro Asia Journal of Management 21(1,2), 39-50.
68. Rutledge, R. W., Karim, K. E., & Lu, S. (2016). The Effects of Board Independence and CEO Duality on Firm Performance: Evidence from the NASDAQ-100 Index with Controls for Endogeneity. *Journal of Applied Business & Economics*, 18(2).
69. Sakel, N., S. Audoussert-Coulier, J. Kettunen, and C. Lesage. 2013. Joint Audit: Issues and Challenges for Researchers and Policy-Makers. Accounting in Europe. 10 (2): 175-199.

70. Salehi, M., Dashtbayaz, M. L., & Mohtashami, M. (2021). The Effects of Corporate Characteristics on Managerial Entrenchment. *Iranian Journal of Management Studies*, 14(1), 245-272.
71. Saputra, Wali. (2015). "The Impact of Auditor' s Independence on Audit Quality: A Theoretical Approach. *International Journal of Scientific Technology Research*, 4(12), pp.348-353.
72. Sarbanes -Oxley Act of 2002 [As Amended Through P.L. 112-106, Enacted April 05, 2012]. United States of America.
73. Shleifer, A, and R. Vishny, (1989), Management Entrenchment: The Case of Manager-Specific Investments, *Journal of Financial Economics* ,25 (1): 123-139.
74. Shuto, A., & Takada, T. (2010). Managerial ownership and accounting conservatism in Japan: A test of management entrenchment effect. *Journal of Business Finance & Accounting*, 37 (7-8), 815-840.
75. Skinner, D. J., and S. Srinivasan. (2012). Audit quality And Auditor Reputation: Evidence from Japan. *The Accounting Review* 87 (5): 1737-1765.
76. Solikhah, B., & Jariyah, J. (2020). Corporate governance attribute, blockholder ownership and accounting conservatism: Which aspects reduce the cost of equity?. *Accounting*, 6 (7), 1275-1284.
77. Soliman, M., and AbdElsalam, M. (2012). "Corporate Governance Practices and Audit Quality: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt". *World Academy of Science, Engineering and Technology*, 71: 1292-1297.
78. Soyemi, K. A. (2020). Internal Corporate Governance Practices and Choice of External Auditor in Nigeria: A Logistic Regression Analysis. *Binus Business Review*, 11(1), 9-16.
79. The United States General Accounting Office (GAO). (2003). Required Study on the Potential Effects of Mandatory Audit Firm Rotation. Available at: <http://www.gao.gov/new.items/d04216.pdf>.

80. Velnampy, T., Sivathaasan, N., Tharanika, R. and Sinthuja, M. (2014). "Board Leadership Structure, Audit Committee and Audit Quality: Evidence from Manufacturing Companies in Sri Lanka". *International Journal of Business and Management*, 9(4):76-85.
81. Weber, J., M. Willenborg and J, Zhang. (2008). Does Auditor Reputation Matter? The Case of KPMG Germany and ComROAD AG. *Journal of Accounting Research* 46 (4): 941-972.
82. Wong, R. M., Kim, J. B., & Lo, A. W. (2015). Are related- party sales value- adding or value- destroying? Evidence from China. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 26(1), 1-38.
83. Wong, Raymond M.K. et al. (April2018), "The Impact of Litigation Risk on The Association Between Audit Quality and Auditor Size: Evidence from China", *Journal of International Financial Management Accounting*, pp 1-32.
84. Zerni, M., H. Elina, T. Jarvinen, and L. Niemi. 2012. Do joint audits improve audit quality? Evidence from voluntary joint audits. *European Accounting Review* 21(4): 731-765.
85. Zheng, Y. 2010. The Effect of CEO Tenure on CEO Compensation. *Managerial Finance* ,36 (10): 832-859.
86. Zhou, J. and Chen, Y. (2004). Audit committee, board characteristics and earnings management by commercial banks. Working Paper Series, Electronic copy available at: https://www.researchgate.net/publication/228724063_Audit_committee_board_characteristics_and_earnings_management_by_commercial_banks.
87. Zureigat, Q.M. (2011), The effect of ownership structure on audit quality: evidence from Jordan, **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 2 No. 10, pp. 38- 46.